2023

مؤسسة أبعـــاد للدراسات المستقبلية
Abaad Foundation for Future Studies
Fundación Abaad para Estudios Futuristas

وحدة بحث مراكز الدراسات العربية

التقييم والتصنيف

مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية CERSS

خصوصية بحثية مغربية

د. عبد الله هداري – المغرب

مركز الدراسات و الأبحاث في العلوم الاجتماعية
Centre d'Études et de Recherches en Sciences Sociales
Center of Studies and Research in Social Sciences

جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة أبعاد للدراسات المستقبلية - 2023

تنويه: أنجزت هذه الدراسة ضمن مشروع بحثي جماعي في ديسمبر 2018، وصدر ملخص عنها في كتاب مشترك عام 2020

فهرس المواد

1- مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية: تعريف تركيبي
2- مجلة أبحاث: مدرسة بحثية احتضنت أعلاما أكاديمية كبيرة
3- التقرير الاستراتيجي للمغرب
   1) التقرير الاستراتيجي: مميزات شكلية وفنية ومنهجية
   2) كيفية إعداد التقرير الاستراتيجي
4- جامعة التنمية الاجتماعية: محضن تكويني للباحثين الشباب
5- شراكات المركز: توازنات مؤسساتية ذات بعد محلي وعالمي
6- تصنيف تقرير بنسلفانيا والمقارنات الوطنية
7- الحضور الرقمي للمركز: واجهة لا تليق بقيمة المؤسسة
خارطة مواد الموقع وأهم تصنيفاته
8- المناخ والصحة: مواضيع حساسة على رأس قائمة أنشطة المركز
9- عبدالله ساعف.. وزير غير محظوظ
10- مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية: مداخل التقييم وإشكال القراءة
   1) هوية المركز وأهدافه
   2) التقرير الاستراتيجي المغربي
   3) شراكات المركز الوطنية والدولية
   4) لماذا الاهتمام بموضوعي الصحة والمناخ؟
   5) جامعة التنمية الاجتماعية: استمرارية ذات تأثير محدود
   6) عبدالله ساعف ومنهجية الإشراف الكلي: كيف نستوعبها ونقيمها؟
11- خاتمة

1- مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية: تعريف تركيبي

يصنف المركز نفسه في قانونه الأساسي **جمعية مدنية ثقافية وعلمية تعنى بالمعرفة والثقافة في المغرب والمنطقة**، غير أنه لا يرفض وصفه كمركز تفكير (think tanks)، وهو الوصف الذي حازه باقتدار ضمن *تصنيف* تقرير بنسلفانيا اعتبارا لتأثيره وطبيعة الوسائل والنتائج المعرفية التي يقدمها منذ تأسيسه.

تُوجت بدايات المركز عام 1993 في مدينة الرباط المغربية[1]، على يد مجموعة من الباحثين الذين كانوا يصدرون مجلة أبحاث والتي استمرت في الصدور بعد تأسيس هذا الأخير وإلى حدود اليوم، وقد تولى رئاسة المجلة آنذاك أستاذ العلوم السياسية في جامعة محمد الخامس الباحث عبدالله ساعف، إلى جانب توليه رئاسة المركز كذلك، وهي رئاسة ستستمر إلى حدود اليوم.

يختصر المركز جل أهدافه في غايات كبرى هي محط عنايته الدائمة، ولعل أهمها في نظرنا النجاح في تقديم نموذج لمراكز أبحاث لا تنفصل عن كونها جزءا من المجتمع المدني، باعتبارها مؤسسات مدنية قادرة على المساهمة في توجيه السياسات العامة وتحليلها وانتقادها وتقييمها، ولهذا لا ينفك المركز عن التأكيد على وصف نفسه بأنه مكون من مكونات المجتمع المدني المغربي، دون نسيان المحيط الدولي والإقليمي. هذا الاختصار للأهداف لا يعفينا من ذكر هدف آخر هو توسيع دائرة المنهجية العلمية في التحليل والدراسة داخل الأوساط الجامعية والثقافية المغربية والإقليمية عموما.

من الوسائل التي يتوسل المركز عبرها بلوغ هذه الأهداف، التكوين البحثي والتدريبي من خلال جامعته المسماة "**جامعة التنمية الاجتماعية**" والتي لم تتوقف في أداء دورها منذ تأسيس المركز وإلى حدود الآن دون انقطاع، إلى جانب الندوات والموائد المستديرة، والإصدارات البحثية وتقاريره عبر منتجه المعرفي الأهم وهو "**التقرير الاستراتيجي المغربي**" وعبر مجلته العريقة "**أبحاث**"، ثم جريدته "**دفاتر سياسية**"، وأخيرا عبر

[1] عنوان المركز حسب تأسيسه الأول فهو كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكدال/الرباط. التابعة لجامعة محمد الخامس. باعتبار المركز مؤسسة بحثية داخل أروقة الجامعة، لازالت تقيم العديد من أنشطتها وشراكاتها على هذا الأساس. أما بالنسبة لمقره خارج أسوار الجامعة فهو: 19 شارع الجزائر/ الرباط. وقد أعلن المركز عن افتتاح مقر جديد له في مدينة سلا المجاورة للرباط.

الشراكات الوطنية والإقليمية والدولية التي عزز بها خبراته وحضوره واستمراريته وفاعليته البحثية والمدنية.

يقوم الاشتغال داخل المؤسسة على التطوع كلية دون الحصول على أي فوائد مادية تذكر، ولا يتحصل إلا على مساهمات الانخراط لأعضائه، أو المنح للمشاريع التي قد يتكلف بها، ويقسم عضوية المنتمين إليه إلى خمسة أنواع (**المؤسسون/ النشيطون/المشاركون/ الشرفيون/ الحاضنون والداعمون**)، ويقوم تكوين المركز إداريا على **مجلس عام ومجلس علمي** (يتكون من الأعضاء النشيطين) **وسكرتارية ولجنة شرفية**. مع التنبيه إلى أن الأعضاء النشيطين الذاتيين هم من يسهم فعليا في تنزيل وتفعيل خيارات المركز ومشاريعه وتحقيق أهدافه.

قائمة واجهات المركز الإلكترونية

الموقع الإلكتروني	http://cerss-ma.org
الصفحة على الفايسبوك	https://www.facebook.com/Sciences-sociales-au-maroc-665828156843520/?ref=br_rs
القناة على اليتيوب	https://www.youtube.com/user/elearningcerss

2- مجلة أبحاث: مدرسة بحثية احتضنت أعلاما أكاديمية كبيرة

تأسست المجلة عام 1983، وقد جمعت في المراحل الأولى من أعدادها بين الفرنسية والعربية. فصلية تصدر كل ثلاثة أشهر، وقد بلغت أعدادها 65 عددا لحدود اليوم. تتمثل أهمية مجلة أبحاث بالنسبة لمركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية في كونها تشكل النواة الأولى لتجمع نخبة ثقافية وأكاديمية مغربية حرصت على أن تسهم في الشأن الثقافي المغربي عبر هذه المجلة وفي تلك المرحلة الحساسة والانتقالية في تاريخ المملكة الشريفة. ضمت في بداياتها أسماء أكاديمية مغربية بارزة من مثل عبداللطيف حُسني[2]، الحسن دحمان، محمد الناجي[3]، أحمد سرحان، أحمد الشرعي، عبدالغني أبو الهاني،

[2] الأستاذ الراحل عبد اللطيف حسني حرص على إصدار مجلته "وجهة نظر" والتي جسدت مدرسة لتكون العديد من الأقلام البحثية المغربية البارزة، إلى جانب كونها كانت منبرا بحثيا للنقد وتحليل السياسات العمومية في المغرب.

[3] محمد الناجي باحث مغربي معروف له العديد من الدراسات الهامة في موضوعها، من قبيل العبد والرعية ... الخ

مصطفى خدري، محمد الطوزي[4]، مصطفى بو عزيز[5]. وحظي بشرف ترأسها منذ بداياتها ولا يزال الباحث عبدالله ساعف.

من حيث إخراجها الفني فقد صحبته العديد من التغيرات طوال هذه السنوات التي صدرت فيها، إلى جانب تنوع مواضيعها لتشمل السياسي والاجتماعي والحقوقي والاقتصادي، والفكري البحثي.

حظيت المجلة بقبول بارز في بدايات صدورها، وحازت مكانة ثقافية ممتازة آنذاك إلى جانب مجلات أخرى مرموقة وجد مؤثرة في مغرب الثمانينات مثل مجلة (أنفاس 1966-1973)[6] ومجلة (lamalif لامالیف)[7]، وقد شكلت بصحبتهم منصة فكرية لبروز وتمرس العديد من الأسماء البحثية الواعدة في المغرب آنذاك، بالأخص في مجال العلوم الاجتماعية[8].

يمكن أن نصنف المواد المعرفية المضمنة في أعداد المجلة وخصوصا إلى حدود سنة 2000، بالأكاديمية الجادة، والتي لا يمكن غض الطرف عن قيمتها المعرفية كمنتج علمي رصين في المغرب في تلك المرحلة من الثمانينات والتسعينات على وجه الخصوص، ويمكن للملاحظ في مواد المجلة ومواضيعها أن يصنفها على الشكل التالي:

- **موضوعة علم الاجتماع والمعرفة الاجتماعية**

بالنسبة لهذا الحقل المعرفي الهام، فالمتوقع من متصفح المجلة أن يجد غايته فيها، باعتبارها جعلت عنوانها الفرعي هو "**مجلة العلوم الاجتماعية**"، وقد أسهمت المجلة فعليا في تلبية هذا المطلب المعرفي الهام، عبر تغطية محاور اجتماعية حساسة أدرجت كمحاور

---

[4] الباحث السوسيولوجي محمد الطوزي، له مكانة بارزة في مجال البحث السوسيولوجي في المغرب، وهو من المسهمين في إعداد تقرير الخمسينية (خمسين سنة) في المغرب، وكذلك من أعضاء لجنة إعداد الدستور المغربي الأخير.

[5] مؤرخ مغربي بارز، وأستاذ التاريخ في جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، ومستشار مجلة زمان المغربية، والتي تعنى بالشأن التاريخي في المغرب.

[6] تعد مجلة "أنفاس" من أبرز المجلات الثقافية المغربية وأقدمها، وهي مجلة فصلية تصدر بالفرنسية و تعنى بالأدب في بداياتها، صدرت ما بين 1966-1973. وقد شغل رئاستها الشاعر والأديب المغربي عبداللطيف اللعبي. وهي من المجلات الحقوقية وممثلة الحركة الماركسية اللينينية. للتعرف على المجلة أكثر، يمكن الرجوع لمقالة " أنفاس .. مجلة حملت أمل الثورة الثقافية والسياسية في المغرب" على الرابط التالي:
https://www.maghress.com/alittihad/171515

[7] مجلة " lamalif لامالیف " من أبرز المجلات المغربية وأعرقها على الإطلاق، والتي صدرت في 1966، شهرية عامة تصدر بالفرنسية، ترأست تحريرها الصحفية البارزة "زكية داوود" (جاكلين ديفيد)، وتعنى بالاقتصاد= والاجتماع والسياسة والثقافة. واستمرت في الصدور لمدة 22 عاما، إلى أن أوقفها وزير الداخلية القوي في عهد الملك الحسن الثاني إدريس البصري عام 1988.

[8] أصدر المركز مجلة أخرى أيضا هي مجلة التعليم (الثانوية)، والتي كانت تعنى بنشر البحوث والدراسات العلمية المحكمة، والتي استمرت لمدة ثلاث سنوات ثم توقفت.

لبعض أعدادها، من قبيل (**نموذج في ممارسة التاريخ الاجتماعي، علم الاجتماع الاستعماري، بين مدن وأحياء الهامش بالمغرب** ..).

- **موضوعة المغرب العربي وتحولات المغرب السياسية والاجتماعية**

حضي المغرب بالشطر الأكبر من دائرة الاهتمام داخل المجلة، إذ حاولت أن تسهم في تتبع العديد من جوانب الحياة السياسية والاجتماعية داخل هذا البلد، عبر محاور لأعدادها من قبيل (في الدولة المغربية وبعض جذورها، معارف حول المغرب، دراسات في الحركة الوطنية المغربية، صفحات من الفكر السياسي المغربي، معرفة المقاومة المغربية في جزأين ..)، لكن المجلة لم تقتصر على قُطر المغرب الأقصى بل حاولت الاهتمام بالمغرب العربي[9] وإشكالاته السياسية والاستراتيجية.

- **موضوعة الفكر الإسلامي وسؤال الإصلاح والنهضة والتقدم**

من المواضيع التي لا يمكن لعين الباحث أن تخطئ الالتفات لقيمتها، ما يتعلق بنقاشات الفكر الإسلامي، والذي استدعت له المجلة محاور كبرى من قبيل (كتابات حول الإسلام، في السلطة العادلة في الإسلام..) وعبر مجموعة من الدراسات البحثية التي تناولت الموضوع.

- **موضوعة القضية الفلسطينية**

يتضح من خلال تتبع أعداد المجلة أنها تستحضر انسجاما مع نسق مرجعيتها السياسية والإيديولوجية والجغرافية هذا الموضوع، وتوليه عناية تحاول ما أمكن أن تجعلها حاضرة في أغلب أعداده لا في مجملها، وهنا نلتفت للربط الذي تقيمه بين هذا الموضوع والمغرب، كما في عنوان الدراسة التي كتبها الباحث سليم الجندي في العدد 21 (شتاء 1989) " **اليهود المغاربة في إسرائيل** ".

---

[9] نلفت الانتباه إلى أن تسمية "المغرب العربي" أصبحت من المفاهيم المتجاوزة في مغرب الدستور الجديد سنة 2011، والذي أقر التسمية الجديدة "المغرب الكبير"، وهو مجرد اعتراف رسمي لمسيرة نضالات الحركة الثقافية الأمازيغية في المغرب منذ الثمانينات، وهي نتيجة طبيعية لطبيعة التناول الجديدة في مغرب ما سمي بـ "العهد الجديد " حسب اصطلاح العاملين في حقل السياسة بالمغرب، والذي يؤرخ لمرحلة تولي الملك محمد السادس مقاليد العرش. للإطلاع على تصدير الدستور ومواده يمكن الرجوع إلى موقع البرلمان المغربي على الرابط التالي:
http://www.parlement.ma/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-0

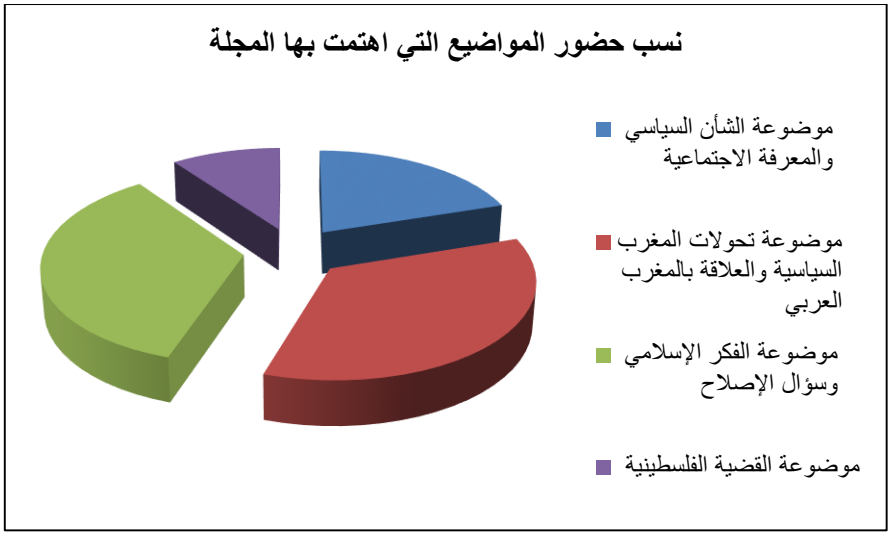

جدول عناوين المجلة وأعدادها وتواريخ صدوها[10]

العدد	السنة	المحور	الثمن بالدرهم المغربي
1	1983		08
2	1983	كتابات حول الإسلام	08
3	1983	المكتوب والمنطوق	08
4	1984	نموذج في ممارسة التاريخ الاجتماعي	10
6	1984	حول المسألة الدستورية	
7	1985	في الجولة المغربية وبعض جذورها	10
8	1985	المغرب العربي: جوانب استراتيجية	10
10-9	1986	علم الاجتماع الإستعماري: حالة ميتسوبيليير	10
12-11	1986	معارف حول المغرب	10
13	1986	عمال ونقابات (بالمغرب)	10
14	1987	بين مدن وأحياء الهامش بالمغرب	10
15	1987	عدد خاص صدر مرتبا في أجزاء كان هذا العدد الأول منه، وهو بالفرنسية، وعنون بـ: "Etudes Sur l'état Marocain "	15
17	1988	دراسات في الحركة الوطنية المغربية	10
20-19	1989	صفحات من الفكر السياسي	13

[10] اعتمدنا في تصنيف هذا الجدول على ما أتيح بين أيدينا من أعداد المجلة داخل أرشيف المركز في مقره بالرباط.

21	1989	لم يتضمن العدد محورا محددا، وإنما كان بداية اعتماد مواضيع متنوعة. وقد تناول هذا العدد مسألة اليهود المغاربة في إسرائيل، وتطور الاستثمارات المغربية، وجمهور السينما بالمغرب، والتركيبة الاجتماعية لمنخرطي تعاونيات السكن. وبعض المواد الأخرى المتفرقة.	13
23-22	1989	الفلاحون والدولة والأرض. (الجزء الأول) وقد ركز العدد على أعمال الباحث الأمريكي ويل سوير نيجين	13
25-24	1990	صفحات في الفكر السياسي	13
26	1991	الفلاحون الأرض والدولة (الجزء الثاني)، وقد تضمن عناوين كبري موازية، وهي: مستقبل الاشتراكية، المغرب والحداثة، علماء فاس والمولى إسماعيل ومشكلة حراطين فاس.	13
27	1991	عدد يشمل دراسات مختلفة حول أعمال جاك بيرك	13
29-28	1992	في السلطة العادلة في الإسلام (الجزء الأول)	13
30	1993	في السلطة العادلة في الإسلام (الجزء الثاني)	15
32-31	1994	جوانب من انتاجات عبدالرحمان بن زيدان	15
33	1994	عنوان العدد كان هو مرجعيات، وضم ثلاث محاور كبرى: - الحركة الوطنية وإعادة هيكلة الحقل الديني - إرهاصات الفكر الديمقراطي بتونس - رفاعة الطهطاوي	13
	1994	العدد رقم 4 من مواد المجلة بالفرنسية والذي عنونته بـ: Montagne et Société ou Maroc	
35-34	1996	معرفة المقاومة المغربية (الجزء الأول)	15
39	1997	معرفة المقاومة المغربية (الجزء الثاني)	15

3- "دفاتر سياسية" صحيفة ثقافية بنفس يساري وقومي طافح

جريدة شهرية[11] يصدرها المركز، تهتم بالشؤون السياسية، تضم حوالي العشرين صفحة، وموادها تشمل الدراسات الطويلة، والمتوسطة، إذ رغم كونها صحيفة إلا أنها تضمنت مواد بحثية هامة، يمكن تصنيفها في خانة المقالات العلمية الطويلة، والتي تعتمد على مراجع علمية وهوامش توضيحية[12]. وقد شغل الباحث عبدالله ساعف منصب مديرها منذ صدورها إلى حين توقفها في العدد 66 نونبر 2004.

بعد جرد لجل مواضيع الجريدة واهتماماتها يمكن أن نصنفها باعتبارها جريدة تعنى بالشأن السياسي ولكن بنفس ثقافي قريب من الأكاديمية، إلى جانب اعتبارها جريدة تعنى بالشأن الثقافي والفكري مغربيا ومغاربيا ومشارقيا (عربيا) وعالميا، دون إغفال لتنامي اهتمامها المتدرج بالشأن الفني والسينمائي منه على وجه الخصوص. ولهذا إذا ما أردنا تصنيف مواضيعها حسب الأهمية، فإنها ستخضع للترتيب التالي:

1- مواضيع تخص الشأن المغربي (سياسيا، اجتماعيا، ثقافيا، تاريخيا، واقتصاديا، وأدبيا)

2- مواضيع تخص الشأن العربي عموما، وعلاقاته بالمغرب، ومستقبل العرب والقومية في علاقتهم بالعالم.

3- مواضيع تخص النقاش الفكري (تاريخ الإسلام، الديني والسياسي، تجديد الفكر الديني، الأصولية، موضوعة النهضة العربية..).

4- موضوعة الصراع العربي الإسرائيلي، والعناية بشؤون المقاومة.

5- موضوع الأصولية الإسلامية، والإسلام السياسي، ومسألة الهوية والتعدد اللغوي. (مواضيع لم يتم البدء في الالتفات لها إلا في أعداد العام 2000)[13].

6- تناول حواضر ومدن المملكة المغربية من قبل أقلام فكرية مغربية وازنة تنتمي لها (خصصت الجريدة لهذا الجانب صفحتها الأخيرة بشكل قار).

---

[11] ستغير الصحيفة سياستها في الصدور من الشهرية إلى نصف الشهرية وذلك انطلاقا من عددها 45 الصادر في 1-15 نوفمبر 2002. وهو تغيير اقتضاه ارتفاع وتيرة النشر الورقي، إلى جانب توسع وانتشار الإعلام الرقمي الذي جعل السرعة في نقل الخبر مادة أولية له. وهي سياسة عملت الصحيفة عبرها على المواكبة وتغطية نقص حضورها ما أمكن.

[12] ثمن الصحيفة يتراوح بين الخمسة دراهم والستة دراهم، أي ما يعادل نصف الدولار الأمريكي.

[13] بدأت هذه الحساسية في استشعار ضرورة الاشتغال على موضوعة الإسلام السياسي، أو الحركات الإسلامية في المغرب والمنطقة، انطلاقا من العدد 14 نونبر 2000، في تغطية قدمها الكاتب محمد براو، حول طبيعة المعارضة السياسية التي يمثلها الحزب الإسلامي "العدالة والتنمية".

بالنسبة للأقلام الفكرية التي سجلت حضورها بتميز داخل أعداد الجريدة منذ صدورها، فإنها قائمة ملفتة للنظر بشكل كبير، حيث أثار استغرابنا قدرة الجريدة على جذب كل هذه الأسماء التي يمكن أن نحسبها على مجال الفكر والثقافة والصحافة في المغرب المعاصر[14]، سواء من كان منها من الأسماء البحثية الصاعدة آنذاك، أو أقلاما بحثية ذات مكانة معرفية كبيرة مغربيا وعربيا.

ابتدأت الصحيفة في الصدور في أكتوبر 1999، واستمرت إلى حدود 2004، وقد حاولت أن تملأ في حينها الفراغ الثقافي والسياسي في المغرب، عبر مقالات علمية مطولة ذات جودة علمية كبيرة، ويمكن للملاحظ أن يجد في الجريدة تعبيرا حقيقيا عن هواجس النخب المغربية سواء من الناحية الثقافية، أو السياسية، أو الاقتصادية، أو اللغوية-الهوياتية، أو التاريخية، أو ما ارتبط منها بالتغيرات الاجتماعية.

ونعتقد أننا عندما نربط بين مواضيع الجريدة وبعض الأسماء البحثية، والتي حافظت على الكتابة في تلك المواضيع باعتبارها مجال تخصص لها داخلها، وشاغلا فكريا وثقافيا وسياسيا للجريدة عموما، ستتضح لنا دون شك فلسفة الجريدة التي كانت تدفع بها للاشتغال وفق هذا النهج، والتي دفعت بها لاستدعاء هذا النوع من المواضيع، واستدعاء أسماء مخصوصة لتكتب فيها.

منذ بدايات صدور أعداد الجريدة تخصص الباحث **كمال عبداللطيف** في الكتابة والاهتمام بموضوعة العروبة والقومية والعلاقات العربية المغربية، والاهتمام بالشأن

---

[14] يمكننا التأمل في هذه الأسماء لمعرفة حجم التأليف الذي كانت تقوم به الجريدة بين كل الأقلام البحثية والصحفية والسياسية والأدبية المغربية في الدرجة الأولى والمشرقية العربية في الدرجة الثانية، نذكر منها: عبدالكبير الخطيبي، مصطفى الخلفي (الناطق الرسمي باسم الحكومة حاليا)، عز الدين العلام، نور الدين آفاية، نجيب العوفي، كمال عبداللطيف، سعيد يقطين، عبدالإله بلقزيز، الميلودي شغموم، حسن السوسي، أحمد عصيد، العربي مفضال، علي أومليل، حسن نجمي، أحمد السطاتي، مبارك حنون، إدريس الخوري، المصطفى إدمولود، حسين العمراني، محمد برادة، صدوق نور الدين، توفيق بوعشرين، الحسن اللحية، عبداللطيف الخمسي، أمحمد المالكي، ابراهيم أخياط، محمد أحمد بنيس، العربي المساري، خالد الناصري، محمد براو، أحمد حرزني، إدريس لكريني، حسن طارق، سعيد الطواف، الحسين الإدريسي، علي انوزلا، نور الدين الزاهي، إبراهيم بورشاشن، المختار العبدلاوي، أحمد التوفيق (في حوار مطول معه، وقد كان يشغل حينها منصب مدير الخزينة العامة للمملكة بالرباط)،..الخ. وقد تعمدنا ذكر الأسماء التي نحتت مكانتها في عالم الكتابة والفكر والثقافة والصحافة عربيا، لكي تتضح صور الدور الذي كانت تقوم به الجريدة على الساحة الثقافية. أما بالنسبة للأسماء العربية، فنذكر على سبيل المثال: سمير أمين، كريم مروة، أدونيس، برهان غليون، عبدالجليل التميمي، عبدالحليم خدام، جورج جقمان، عبدالفتاح إسماعيل في حوار مطول معه، و الباجي قائد السبسي في حوار مطول معه، سامي بن عبدالله الصالح (سفير المملكة السعودية لدى المملكة الأردنية الهاشمية حاليا)، فهمي جذعان. (ونشير هنا إلى أن هذه الأسماء قد حضرت إما بالكتابة المباشرة في أعداد الجريدة، أو باستدعاء نصوصها من كتب أو منشورات أخرى لتعريف القراء المغاربة بها).

الثقافي والفكري والعلمي العربيين[15]، إلى جانب تركيزه الملفت على التعريف بمشروع الباحث المغربي عبدالله العروي والتعريف بأعماله[16].

أما الباحث **عبدالإله بلقزيز** فقد اختص داخل أعداد الجريدة بكل ما يتعلق بموضوع الصراع العربي الفلسطيني، وقيام الدولة الفلسطينية، ونقاش الشأن السياسي العربي إجمالا[17].

وبالنسبة للباحث **عز الدين العلام**، فجل ما كتب عنه في الجريدة كان حول السلطة في الإسلام، ونقد الفكر الديني، وما تعلق بالتراث الإسلامي عموما[18].

وكان شاغل الكاتب **محمد براو** ضمن أعداد الجريدة هو المد الإسلامي المتصاعد، ولهذا فإن جل ما كتبه فيها كان حول هذا الموضوع تحديدا[19].

ويمكن أن نضع مسارا للجريدة من حيث مواضيعها المتناولة، ومن حيث الأسئلة الشاغلة لها، وعلاقتها بالأقلام التي تكتب داخلها، وهو كما نفترضه سيكون مقسما إلى ثلاث مراحل كبرى، وهي الشكل التالي:

---

[15] من العناوين المثيرة التي كتب فيها الباحث كمال عبداللطيف، والتي كانت مواد طويلة أو متوسطة الحجم، من قبيل عنوان " في الوطن العربي: هل هناك مؤسسات ترعى التواصل الثقافي" في عدد أبريل 2000، كما كتب تقريرا مطولا في عدد شتنبر 2000 حول: " المؤتمر القومي العربي، سؤال الحصيلة والمستقبل".. الخ.

[16] في العدد العاشر من يوليوز 2000، سيعنى الباحث كمال عبداللطيف بإعداد ملف خاص ومطولا عن عبدالله العروي، بعد حصول الأخير على جائزة كاطالونيا- ببرشلونة حول أعمال هذا الأخير الفكرية. وقد ساهم في الملف كتاب كثر، واستدعيت كتابات الكثيرين والتي سبق ونشرت حول الحدث في مجلات وجرائد أخرى.

[17] كتب الباحث عبدالإله بلقزيز نصا طويلا جدا، في العدد 12 يوليو 2000 حول "إعلان الدولة الفلسطينية"، كما كتب في العدد 13 أكتوبر 2000 موضوعا بعنوان "مشاهدات عن الجنوب اللبناني".

[18] كتب الباحث عز الدين العلام في العدد 20 ماي 2001 مادة مطولة بعنوان "وجوه الإسلام السياسي بالمغرب"، كما كتب في العدد 63 ماي 2004 مادة مطولة بعنوان " في الحاجة إلى نقد الفكر الديني" جاءت مقترنة مع الأحداث الإرهابية التي ضربت البيضاء في 16 ماي 2003، حيث وضع عنوان العلام في الواجهة، وفي الأعلى كان هنالك عنوان بارز في واجهة الجريدة هو: "16 ماي وتحديات الفكر السياسي الإسلامي".

[19] كتب هذا الباحث على سبيل المثال في العدد 14 نونبر 2000 مادة مطولة حول حزب العدالة والتنمية، وحضوره ملفت كذلك في ملفات الجريدة حول كل ما يتعلق بموضوعة الأصولية، وقد كتب في العدد 16 يناير 2001 عنوانا مثيرا هو: " الخطر الإسلامي وصدام الحضارات" وهي مادة طويلة غطت الثلاث صفحات كاملة. كما حضر في العدد المزدوج 47-48 2003. والعدد 53-54-55 صيف 2003، وهي كلها أعداد مرتبطة بشكل بارز كما هو ملاحظ بالأحداث الإرهابية.

1- مرحلة تثبيت صورة الجريدة عند القراء والمهتمين

تميزت هذه المرحلة بنوع من الوضوح في رؤية الجريدة، حيث حاولت التوازن في مواضيعها بين السياسي والتاريخي والاقتصادي[20] والاجتماعي، والفكري العربي[21]، وعلاقة المغرب بأوروبا والعالم، وهي مرحلة لا مجال فيها للحديث عن تحولات داخل بنية التفكير اليساري كأيديولوجية موجهة لمسار الجريدة، باعتبارها لا تزال في مرحلة البدايات، إلى جانب قناعة أصحابها بأن ما يقدمونه للمجتمع هم في أمس الحاجة إليه، وهو ما يعني افتراضنا الغياب الكلي- في تلك المرحلة فحسب - لسؤال: هل هنالك حاجة اجتماعية لهذا الذي نقدمه؟ أو هل له قيمة في تشكيل مستقبل هذا البلد؟

2- مرحلة التحولات الأولى في تصور الجريدة للو اقع

ميزة هذه المرحلة، جذبها لأسماء جديدة لتكتب عن مواضيع لم يسبق الاهتمام بها، ولعل المفاجئ في الأمر أنها مواضيع قد فرضت نفسها اجتماعيا، لكن الجريدة نظرا لاندفاعها الأولي – حسب نسق مرحلتها الأولى - في تثبيت تصورات ثقافية وفكرية قبلية جعلها لا تنتبه لهذا النقص، من مثل نقص اهتمامها بموضوعة الصحراء[22]، إلى جانب التنبه المتأخر وشبه القصدي لفاعل سياسي ومدني هو الإسلاميون[23]، والاهتمام بالفن والسينما[24]، والاهتمام بالتعدد اللغوي وسؤال الهوية والتاريخ.

---

[20] نسجل على الجريدة ضعف اهتمامها بالجانب الاقتصادي، رغم المواضيع الطويلة التي كانت تكتب حوله على قلتها، والتي أسهم فيها على الأغلب الكاتب سعيد الطواف. ولعل السبب – في اعتقادنا - في قلة هذا الاهتمام، ترجع إلى قلة الباحثين المهتمين به ضمن طاقم كُتاب الجريدة، الذين تغلب عليهم تخصصات السوسيولوجيا والعلوم السياسية والفلسفة.

[21] درجت الجريدة من أعدادها الأولى على تخصيص صفحات لخانة اسمتها "نصوص"، والتي يتم عبرها اختيار نصوص لأبرز المفكرين العرب، من قبيل ألبير حوراني، محمد عابد الجابري، فهمي جذعان، علي أومليل، محمد أركون ..).

[22] من أبرز من اهتم بهذا الموضوع داخل الجريدة، هو الكاتب الصحفي على أنوزلا رئيس تحرير موقع لكم الإخباري اليوم، والذي كان لا يزال في بدايات مساره آنذاك، وقد كتب في العدد 56 سبتمبر 2003 مقالة مطولة عنونها "استفتاء الصحراء تم تجاوزه، والحكم الذاتي فكرة أمريكية حورها بيكر، وحل القضية يبقى معلقا". وكتب عن الموضوع مجددا مقالة مطولة في العدد 66 نونبر 2004. وهي مواضع رغم أهميتها التحليلية لم تكن تعبر عن اهتمام معرفي وسياسي كبير بالموضوع.

[23] نسجل أيضا أن الالتفات لحضور هذا الفاعل السياسي في الواقع، وتطور أفكاره وفعله وتنامي خطابه، قد جاء متأخرا نسبيا، ولهذا كانت أولى المواد التي تعاملت مع الموضوع ما كتبه الباحث سعيد العلام في العدد 12 شتنبر 2000 حول ما أسماه بالفكر القطبي، نسبة لسيد قطب.

[24] تداركت الجريدة هذا النقص، والذي ابتدأته في أعداد العام 2001، والمثير للانتباه أن هذا الاهتمام بهذا الجانب تزامن والاهتمام بالمد الإسلامي المتصاعد، وظهور دعوات لأنماط عيش يفترض فيها تناقضها والتصور التقدمي الحداثي الذي كان اليسار يعمل على تثبيته. وهو ما سنقف على تحليله بتفصيل في الخلاصات.

3- مرحلة التوتر والتساؤل عن مستقبل اليسار والاشتراكية

تميزت هذه المرحلة بازدياد الاهتمام بمستقبل اليسار، ومستقبل الفكر الاشتراكي الأممي[25]، إلى جانب التعاطي مع تحولات كانت تعتمل في دواخل المجتمع ولم تلتفت لها نُخب الجريدة بالشكل المطلوب، مثل مسألة التبشير على سبيل المثال[26]، ولعل ما يعكس حجم هذا التوتر ما قدمته من تغطيات لندوات جمعية "**حركة المبادرات الديمقراطية**"[27]، التي شكلت تجمعا هاما لليسار المغربي، الرافض لواقع التحولات التي لم تشبع أفق توقعه عن المغرب المُفترض، فرغم كون هذا التجمع مبادرة ثقافية بحمولات سياسية، إلا إنها عكست هاجسا تساؤليا قلقا حول المستقبل[28].

---

[25] تضمنت الجريدة في العدد 17 فبرايرر 2001، حوارا مطولا مع القيادي التاريخي داخل الاتحاد الاشتراكي المغربين الدكتور محمد الحبابي (ليس المقصود المفكر محمد عزيز الحبابي)، والذي تضمن أسئلة عن مسار الحزب، واستشعار الأزمة الحالة به. ولنا أن نتأمل افتتاحية الباحث عبدالله ساعف مدير تحرير الجريدة، في العدد 45 نونبر 2002 والتي عنونها بـ " اليسار إلى أين "، وهو العدد نفسه الذي تضمن حوارا مطولا مع المفكر اليساري عبالفتاح إسماعيل، حول مستقبل الاشتراكية العلمية، والذي أجراه معه اسمان فكران كبيران فما عبدالكبير الخطيبي المغربي وأودونيس السوري، وللأسمين دلالات قوية في مرامي هذا الاهتمام المتصاعد بأومة الفكرة اليسارية وتحولاتها.

[26] تناولت الجريدة هذه الظاهرة في عددها 48 فبراير 2003، وهو اهتمام بالمتغيرات المجتمعية التي طفت للسطح، بعد اعتمالها في دواخل المجتمع مدة طويلة.

[27] يعد الباحث والسياسي عبدالله ساعف من أبرز الوجوه المؤسسة للجمعية، والتي قرأ الجميع في تأسيسها صورة عن تصدعات الحزب الداخلية واستعدادا للانشقاق عن حزب الاتحاد الاشتراكي، بعد عملية الإقصاء السياسية الممنهجة التي تعرض لها بتنصيب السيد إدريس جطو رئيسا للحكومة في 2003. وإبعاد الحزب من المشاركة فيها. انظر جريدة الشرق الأوسط، عدد 8826 الإثنين 27 يناير 2003. إعداد عمر جاري. الرباط. http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=8826&article=149305&feature=#.XFv2Fh3OXIU

[28] من الإشارات التي التقطت عين الملاحظة عبر تحولات الجريدة، البدء في وضع إعلانات داخل الجريدة، حيث كان أول إعلان تضعه ضمن عددها 15 دجنبر 2000، من طرف وزارة إعداد التراب. إلى جانب إعلانها عن برنامج مهرجان الرباط الفني في العدد المزدوج 22-23 يوليوز- غشت 2001. وكذلك تضمين الجريدة مباركة لزفاف الملك، ووضع صور للزفاف. في العدد 41، يوليوز 2002.

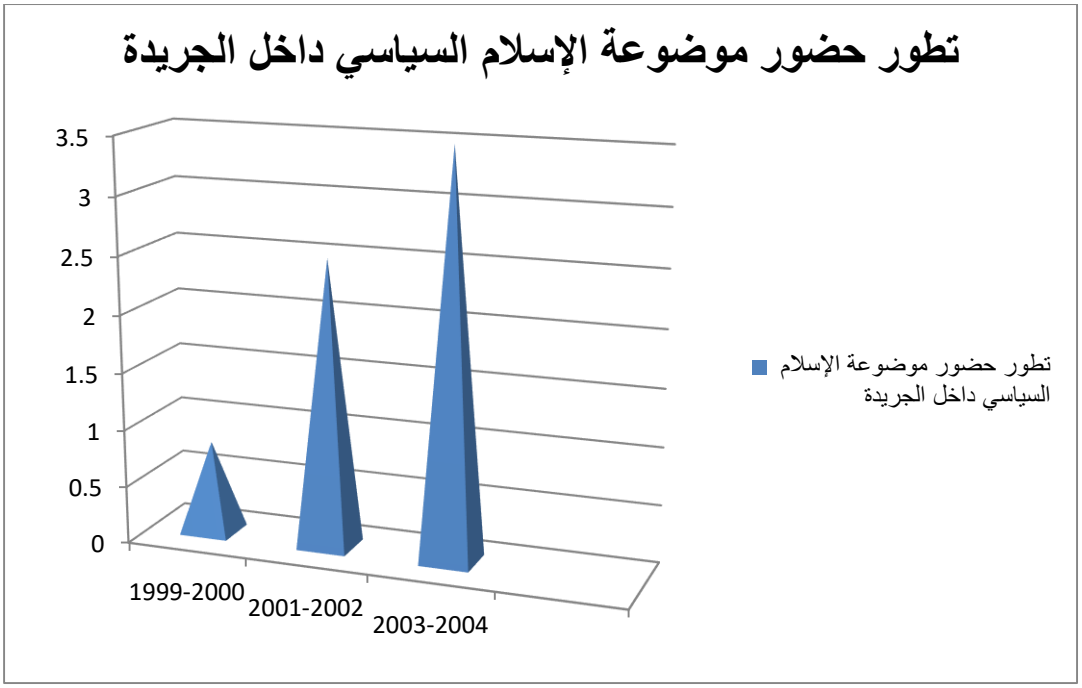

4- التقرير الإستراتيجي للمغرب

يعد التقرير أهم المنشورات الفكرية التي يصدرها المركز، بل إنه مفخرة هذا المركز على الإطلاق في ذلك، وقد صدرت منه منذ عام 1995 إلى 2018 إحدى عشر تقريرا. وقبل البدء في إعطاء تحليل مختصر حول أعداد التقرير العشرة، يحسن بنا ذكر بعض الملامح الفنية والشكلية التي ميزت التقرير بصفة عامة والتي تم استقصاؤها عبر أرشيف المركز في مقره الكائن بالعاصمة المغربية الرباط.

1.4. التقرير الاستراتيجي مميزات شكلية وفنية ومنهجية

امتازت الأعداد الأولى من التقرير منذ عدد 1995 إلى 2000-2001م، من حيث الحجم بصغرها وصدورها في الحجم المتوسط، حيث لم تتجاوز صفحات العدد الأول منه 184 صفحة، كما أن الثمن كان في حدود (25 درهم مغربي)، وبإشراف كلي لعبدالله ساعف، ومجموع فريق العمل من الباحثين الذين أنجزوه آنذاك لم يتجاوز 12 باحثا.

ولعل أهم ما ميز العدد الأول أنه اختص بمسح استراتيجي للمغرب خلال سنة واحدة فقط هي 1995، وكذلك وسمه بعنوان بارز - وهو التقرير الوحيد ضمن سلسلة تقارير المركز التي كان لها عنوان خاص بها - ، وقد عده المركز حسب غلاف التقرير عددا خاصا حول "**وضعية المغرب في العالم** ".

حجم التقرير وعدد صفحاته ومضمونه سيتطور عند كل إصدار جديد إذ سيتراوح في الأعداد الموالية إلى حدود تقرير 2000-2001 بين 248 و 337 صفحة. كما سيتضاعف ثمن النسخة ما بين الثلاثين إلى الخمسين درهما مغربيا (أي ما بين الثلاث والخمس دولارات). وابتداء من تقرير 2003-2005 سيصل حجم صفحات التقرير 504 صفحة، وسيتطور من حيث إخراجه الفني كذلك، ليتخذ بذلك تحوله من الحجم المتوسط إلى الكبير، أما ثمنه سيصل إلى 60 درهما إلى أن بلغ في عدده الأخير 120 درهما في 2018 (أي 12 دولارا).

من حيث فريق البحث فيلاحظ مسايرته إيقاع التطور (شكلا وضمونا) الذي تعرفه أعداد التقرير المتوالية، ليتضاعف من 12 باحثا إلى 23 في تقرير 97-98، ليصل إلى 33 باحثا في تقرير 2000-2001. وهو تنامي سيبلغ ذروته مع تقرير 2003-2005 الذي ضم 47 باحثا، ليحافظ على هذه النسبة من الباحثين المشاركين في إعداده في كل التقارير التي ستصدر فيما بعد.

سيلاحظ الباحث دون كبير عناء مسألة منهجية تخص استراتيجية إصدار التقرير، والتي تكمن في تحوله من دراسة استراتيجية سنوية إلى تقديم مسح لسنتين خلال التقارير الستة التي تلت التقرير الأول. ليتحول بعدها إلى شمول مسحه الاستراتيجي ثلاث سنوات، ليصل إلى الاقتناع – جراء مراكمة في خبرات المركز البحثية والمعرفية - بضرورة شمول مسحه الاستراتيجي أربعة سنوات في تقرير 2006-2010، وهي فلسفته الإستراتيجية الجديدة والتي حافظ عليها لحدود تقريره الأخير.

التقرير الاستراتيجي المغربي (سنة الصدور)	عدد سنوات التغطية الإستراتيجية
1- تقرير 95	سنة واحدة
2- تقرير 95-96	سنة واحدة
3- تقرير 97-98	سنة واحدة
4- تقرير 98-99	سنة واحدة
5- تقرير 99-2000	سنة واحدة
6- تقرير 2000-2001	سنة واحدة
7- تقرير 2002-2003	سنة واحدة
8- تقرير 2003-2005	سنتين
9- تقرير 2006-2010	أربع سنوات
10- تقرير 2010- 2013	ثلاث سنوات
11- تقرير 2014-2018	أربع سنوات

ولعل آخر ما يمكن ذكره بخصوص هذه الملاحظات الشكلية/الفنية والمنهجية تضمن التقرير بصفة دائمة فهرسا لمواده تتقدمها مقدمة صغيرة جدا ومختصرة، وبخصوص الخلاصات فلا وجود لها في كل الأعداد، إلا في تقرير 97-98، والتي يمكن أن نعتبرها خلاصات قد استحضرت ولكن ليس بعنوان يجعلها بالفعل خلاصات مباشرة وتركيبية، وإنما بصيغة عنوان هو: "**قراءة في سنة 2000**" جعلتها أقرب لدراسة إضافية تضمنتها مواد هذا التقرير، وإجمالا يمكننا التأكيد بالنسبة لمجمل التقارير الإستراتيجية الصادرة بأنها قد تفادت وضع خلاصات لها.

بقي مؤشر أخير ندرجه في ختام هذه الملاحظات لما قد يجسده – في نظرنا – من أهمية في تقييم مواد التقرير في نهاية هذه الدراسة، والذي يكمن في إدراج أحد التقارير وهو عدد 97-98 وعدد 98-99 لما أسماه سكرتارية التحرير، والتي لن تتواجد إلا في هذين التقريرين، أما بقية التقرير فلم تتضمنها باستثناء التقرير الأخير 2014-2018 والذي وضع اسما واحدا كسكريتارية للتقرير مجسدا في شخص خديجة بنطالب واسمين آخرين في المراجعة اللغوية.

كذلك لاحظنا على مضامين التقرير من الناحية المنهجية توسعها؛ حيث تم الانفتاح على الداخل المغربي بشكل موسع ولافت، ليشمل تدريجيا الأحزاب السياسية والحركات الدينية وكل الفاعلين الرسميين والخواص المدنيين داخل المجتمع، وشمل كذلك مجالات النشر والإعلام والميديا المختلفة، وتطورات ملف الأمازيغية بالمغرب وما يخص تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، إلى جانب التوسع الملحوظ في العلاقات الدولية والإقليمية، سواء في إفريقيا أو أوروبا أو أمريكا اللاتينية[29].

---

[29] حسب النسخة الأخيرة من التقرير فإن تقسيم محاور اهتمامه شمل حسب ترتيبها ما يلي: الجزء الأول حول المغرب والعالم، يضم عنوانا بارزا هو المغرب والقوى العظمى، يشمل علاقة المغرب والقوى الكبرى المؤثرة والتي صنفها المركز في ثلاث هي الولايات المتحدة الأمريكية، ثم روسيا، ثم الصين، يليها بعد ذلك محور أقل تأثيرا حسب التقرير وهو المغرب وأوروبا دون استثناء في كل جهات القارة الأوروبية، ثم محور المغرب والمنتظم الدولي الذي يتناول علاقة المغرب بالمنظمات الدولية، ثم محور علاقة المغرب بدول الجوار والذي شغلت فيه قضية الصحراء حيزا هاما من التتبع والتحليل وتناول تسريبات الوثائق المغربية المصنفة سرية عبر مواقع التواصل الاجتماعي. ثم محور المغرب والعالم العربي، ومحور المغرب وإفريقيا - نسجل على التقرير في هذا السياق عدم توسعه في تحليل العلاقات السياسية والاقتصادية المتنامية في علاقة المغرب بجغرافيته الإفريقية-، ومحور المغرب وآسيا، ثم المغرب ودول أمريكا اللاتينية وجزر الكرايبي. أما الجزء الثاني من التقرير فتم وسمه بـ"حالة المغرب"، والذي قسم إلى عنوان كبير يتناول المؤسسات والفاعلون السياسيون، بما فيها مؤسسات الدولة من برلمان وحكومة وغيرها، أو الفاعلون من أحزاب سياسية، إلى جانب حركات المجتمع، ثم رصد التفاعلات السياسية إزاء الانتخابات سواء الجماعية أو البرلمانية والوضعية

2.4. ميزات المنتج العلمي داخل التقرير الاستراتيجي

يلاحظ المتتبع بخصوص مضامين التقرير من الناحية المعرفية توسعها المستتبع لتطورات الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي والمدني المغربي؛ حيث تم الانفتاح على الداخل المغربي بشكل موسع ولافت، ليشمل تدريجيا الأحزاب السياسية والحركات الدينية وكل الفاعلين الرسميين و الخواص المدنيين داخل المجتمع، وشمل كذلك مجالات النشر والإعلام والميديا المختلفة، وتطورات ملف الأمازيغية بالمغرب وما يخص تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، إلى جانب التوسع الملحوظ في العلاقات الدولية والإقليمية، سواء في إفريقيا أو أوروبا أو أمريكا اللاتينية[30].

وإذا ما أردنا رصد عملية التطور هذه بنوع من التفصيل، فإن التقرير الاستراتيجي قد اعتمد في بداياته على رصد موضوعه الأبرز وهو علاقة المغرب بالعالم، مع تركيز على موضوعة الصحراء والعلاقة بالجزائر، دون إغفال لموضوع الوضع المغربي داخليا، ولكن ليس بكبير تفصيل يذكر[31].

وستأخذ في التقارير المقبلة مسألة البعد المغاربي حيزا اكبر، إلى جانب الالتفات لما أسماه التقرير بدوائر التضامن والتعاون، مثل إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وآسيا. وأهم المواد الملفتة التي دخلت حيز اهتمامات التقرير وتحديدا تقرير عام 1998، محور المغرب والمؤسسات النقدية الدولية.

الاقتصادية، ليرصد في المحور الأخير من هذا الجزء السياسات العمومية سواء الجهوية أو الإعلامية أو الحضرية أو البيئية أو التعليمية أو الصحية وكذاك المتعلقة بالتشغيل وفي ختام التقرير رصد للجانب الثقافي.

[30] حسب النسخة الأخيرة من التقرير فإن تقسيم محاور اهتمامه شمل حسب ترتيبها ما يلي: الجزء الأول حول المغرب والعالم، يضم عنوانا بارزا هو المغرب والقوى العظمى، يشمل علاقة المغرب والقوى الكبرى المؤثرة والتي صنفها المركز في ثلاث هي الولايات المتحدة الأمريكية، ثم روسيا، ثم الصين، يليها بعد ذلك محور أقل تأثيرا حسب التقرير وهو المغرب وأوروبا دون استثناء في كل جهات القارة الأوروبية، ثم محور المغرب والمنتظم الدولي الذي يتناول علاقة المغرب بالمنظمات الدولية، ثم محور علاقة المغرب بدول الجوار والذي شغلت فيه قضية الصحراء حيزا هاما من التتبع والتحليل وتناول تسريبات الوثائق المغربية المصنفة سرية عبر مواقع التواصل الاجتماعي. ثم محور المغرب والعالم العربي، ومحور المغرب وإفريقيا - نسجل على التقرير في هذا السياق عدم توسعه في تحليل العلاقات السياسية والاقتصادية المتنامية في علاقة المغرب بجغرافيته الإفريقية-، ومحور المغرب وأسيا، ثم المغرب ودول أمريكا اللاتينية وجزر الكرايبي. أما الجزء الثاني من التقرير فتم وسمه بـ "حالة المغرب"، والذي قسم إلى عنوان كبير يتناول المؤسسات والفاعلون السياسيون، بما فيها مؤسسات الدولة من برلمان وحكومة وغيرها، أو الفاعلون من أحزاب سياسية، إلى جانب حركات المجتمع، ثم رصد التفاعلات السياسية إزاء الانتخابات سواء الجماعية أو البرلمانية والوضعية الاقتصادية، ليرصد في المحور الأخير من هذا الجزء السياسات العمومية سواء الجهوية أو الإعلامية أو الحضرية أو البيئية أو التعليمية أو الصحية وكذاك المتعلقة بالتشغيل وفي ختام التقرير رصد للجانب الثقافي.

[31] نقصد هنا التقرير الأستراتيجي الأول، والصادر في سنة 1995، والذي يغطي تطورات هذا العام نفسه.

أما مرحلة تقرير 2000-2001 فستشهد توسعا في رصد الفاعل السياسي المغربي، لتشمل نسبا أكبر من نسيج الأحزاب السياسية المغربية، إلى جانب تغطية التيارات السياسية خارج مؤسسات الفعل الرسمي، مثل اليسار الجديد، وجماعة العدال والإحسان، والبديل الحضاري.

أما مرحلة تقرير 2003-2005 فقد عرفت تطورا في مواضيع الاهتمام، والتي أضيفت لقائمة المواد السابقة، وتحديدا **محور أبعاد أمنية**، الذي صاحب ما شهده المغرب من أحداث إرهابية، وتأثر الفعل والقرار والتشريع السياسي المغربي بذلك. مع تلمس لتنامي الاهتمام بما اسماه التقرير "**الامتداد العربي والعمق الإفريقي**".

أما مرحلة تقرير 2006-2010، فهي الأخرى اتسمت بتغطيتها لمحور اللامركزية ضمن تحولات الفعل والقرار السياسي المغربي الداخلي، وتلمسنا كذلك في هذا التقرير تطور مستوى تناول موضوعة **المؤسسة الملكية** في مبحث بارز ومستقل، والتي صارت تدخل ضمن محور المؤسسات السياسية، باعتبارها مؤسسة مستقلة، وجزءا ممن أسماهم التقرير **الفاعلون المؤسساتيون**، وضمها لمؤسسات أخرى **كالأداء الحكومي**، و**العمل البرلماني**. ومن إضافات هذا التقرير الاهتمام بالسياسات الاجتماعية في المغرب (محاربة الفقر والهشاشة ..)، إلى جانب الاهتمامات بتحولات قطاع الإعلام والاتصال.

مرحلة تقرير 2010-2013 عرفت تفننا أكبر في تصنيفات الأحزاب السياسية المغربية، وكل الفاعلين غير الحزبيين كذلك، من يسار ويسار راديكالي، ويمين وأحزاب الوسط، إلى جانب تحول ما أطلق عليه التقرير "الإسلام السياسي" لمبحث خاص وقار ضمن مباحث التقارير المقبلة، والتي هي الأخرى سيغطي تطورات خطابها وتنظيماتها الجديدة داخل الساحة السياسية والفكرية المغربية، مثل السلفية الجهادية. إضافة إلى ذلك سيضمن التقرير دول ما أسماه آسيا الكبرى، بدءا بالهند ووصولا إلى اليابان.

هذه المعالم المنهجية والمعرفية التي ارتسمت في هذا التقرير، ستكون المعبر الأبرز عن فلسفة التقرير العلمية، إلى جانب كونها - إضافة إلى ما سبق تأكيده من مباحث علمية في التقارير السابقة آنفا - أهم المحاور الإجمالية التي سيعمل التقرير الاستراتيجي على رصدها وتحليل مستجداتها وعلاقتها بالشأن المغربي الداخلي والخارجي.

ولعل أهم نقاط التي حرص التقرير على عدم تفلتها، ولادة حزب جديد أثار الكثير من الجدل[32]، وهو **حزب الأصالة والمعاصرة**، إلى جانب رصد التحولات التي ترافقت **وظاهرة الربيع العربي**.

آخر ما يمكن أن نسجله على التقرير استيعابه هو الآخر لأسماء سيكون لها وزنها في المجال الثقافي والسياسي المغربي، والتي حافظ بعضها على الحضور الدائم في جل أعداد التقرير منذ بدايات صدوره وبشكل لافت، من أمثال الصحفي والسياسي البارز **محمد العربي المساري**[33]، إلى جانب أسماء أخرى مثل الباحث **عبد اللطيف حسني** صاحب مجلة "**وجهة نظر**" ذائعة الصيت في المغرب، إلى جانب أسماء بحثية أخرى مثل **نورالدين آفاية**، و **نذير المومني** الذي شغل منسق التحرير للتقرير الاستراتيجي في عدد واحد هو الذي اتخذ فيه التقرير منسقا لمواده، وإلا فإن التنسيق والإشراف ظلا قرينين بالباحث عبد الله ساعف رئيس المركز الدائم. إلى جانب أسماء بحثية شابة آنذاك من مثل الباحث والسياسي البارز **حسن طارق** المنتمي لحزب الاتحاد الاشتراكي، إلى جانب وزير الاتصال الحالي **مصطفى الخلفي**[34] الذي ينتمي لحزب العدالة والتنمية الإسلامي، وشملت التقارير أيضا بعض الأسماء الأجنبية مثل **برنابي قارسيا لوبيز**، و **ألان جوكس**، و **دافيد ألفارادو**.

ولعل آخر ما يمكن ذكره بخصوص هذه الملاحظات الشكلية/الفنية والمنهجية تضمن التقرير بصفة دائمة فهرسا لمواده تتقدمها مقدمة صغيرة جدا ومختصرة، وبخصوص الخلاصات فلا وجود لها في كل الأعداد، إلا في تقرير 97-98، والتي يمكن أن نعتبرها خلاصات قد استحضرت ولكن ليس بعنوان يجعلها بالفعل خلاصات مباشرة وتركيبية،

---

[32] من أسباب هذا الجدل، الجانب التأسيسي للحزب والذي كان على يد شخص تلقبه الصحافة المغربية بصديق الملك وهو السيد فؤاد عالي الهمة، إلى جانب ما صاحب ذلك من نفوذ وصلاحيات تدبيرية ولوجستيكية قد مُنحت للحزب، وظاهرة ارتحال أبرز الإداريين والفاعلين السياسيين من ذوي الانتماءات اليسارية الراديكالية السابقة والأعيان كذلك إلى هذا الحزب الجديد.

[33] مؤرخ وسياسي وإعلامي بارز في المغرب، ولد 1936 وتوفي في 2015م. ينتمي لحزب الاستقلال العريق في المغرب، وهو من أعضاء لجنته التنفيذية سابقا، تولى رئاسة فريقه البرلماني إلى جانب توليه حقيبة وزارة الاتصال في عهد حكومة اليوسفي الشهيرة (1998_2000).

[34] نلفت الانتباه هنا، بأن حضور الخلفي في أعداد جريدة وجهة نظر أو التقرير، ليس تناقضا مع ما قررناه من عدم التفات للمكون الإسلامي الحركي داخل الساحة السياسية والمدنية المغربية من قبل المركز، إذ السبب في نظرنا يرجع لكون الباحث عبدالله ساعف قد كان أستاذا لهذا الأخير فحسب، دون أن يتعدى الأمر كونه تقريبا لهذه الحساسية السياسية والحركية أو ما شابه ذلك من أنواع الجذب.

وإنما بصيغة عنوان هو: "**قراءة في سنة 2000**" جعلتها أقرب لدراسة إضافية تضمنتها مواد هذا التقرير، وإجمالا يمكننا التأكيد بالنسبة لمجمل التقارير الإستراتيجية الصادرة بأنها قد تفادت وضع خلاصات لها.

بقي مؤشر أخير ندرجه في ختام هذه الملاحظات لما قد يجسده – في نظرنا – من أهمية في تقييم مواد التقرير في نهاية هذه الدراسة، والذي يكمن في إدراج أحد التقارير وهو عدد 97-98 وعدد 98-99 لما أسماه سكرتارية التحرير، والتي لن تتواجد إلا في هذين التقريرين، أما بقية التقارير فلم تتضمنها باستثناء التقرير الأخير 2014-2018 والذي وضع اسما واحدا كسكريتارية للتقرير مجسدا في شخص خديجة بنطالب واسمين آخرين في المراجعة اللغوية.

3-2- كيفية إعداد التقرير الاستراتيجي

من الأهمية بمكان الاطلاع على المنهجية العلمية التي دأب المركز عليها في إعداده للتقرير الاستراتيجي المغربي الخاص به، والتي تتجسد في كوننا نتعرف من خلالها على تقليد علمي حاول المركز أن يراكم عبره خبرات، بدايةً بالإعداد والتقييم إلى آخر خطوات النشر والتوزيع.

في حوار أجريناه مع الكاتب العام الحالي للمركز عبدالحق ساعف،[35] حاولنا أن نستوعب ونستقصي بدقة كيفية إعداد التقرير فكان أن وقفنا فيه على الخطوات المنهجية التالية:

- توكل لكل باحث حسب مجال تخصصه وميوله المعرفية مهمة إنجاز تقرير في مجاله البحثي.
- تعطى بعدها مهلة زمنية أولية لإعداد الورقة الأولية للباحث العامل عليها.
- يلي ذلك عقد جلسات لعرض الأوراق ومناقشتها والتداول فيها بين جميع أعضاء المركز، حيث يتم الخلوص لملاحظات وتعديلات قصد تنقيح الورقة وتجويدها.
- بعد إجراء التعديلات المقترحة، تقدم الأوراق للجنة العلمية التي تتكفل بالتقييم الأخير، وهي اللجنة التي تضم أعضاء من المركز ومتخصصين من خارجه، وهي بمثابة عملية التفحص الأخيرة، قبل اعتماد الورقة بشكل نهائي.

---

[35]) لكي لا يتم الاعتقاد أنه قد وقع خطأ في التسمية هنا، فإننا نؤكد أن المركز يضم رئيسا له هو الأستاذ عبدالله ساعف، وكاتبا عاما له هو أخ هذا الأخير عبدالحق ساعف.

- دون أن نغفل الدور الذي يقوم به المنسق العام في الحفاظ على سيرورة هذه العملية وانتظامها المنهجي بين كل المساهمين في التقرير من باحثين وغيرهم من التقنيين والمحكمين ودار النشر..الخ.

5- جامعة التنمية الاجتماعية: محضن تكويني للباحثين الشباب

تعد جامعة التنمية الاجتماعية من أهم الأنشطة التكوينية التي حافظ المركز بانتظام على عقدها دون انقطاع منذ أن تأسس.

تتوزع هذه الأخيرة إلى دورتين، الأولى شتوية، والثانية صيفية، حيث يتم التركيز في الأولى على جوانب الهوية والتعددية الثقافية واللغوية وما قارب ذلك من المواضيع، أما الصيفية فيغلب عليها مواضيع الديمقراطية والحكامة وحقوق الإنسان وحرية الإعلام، وتجارب الدول الأخرى. ويتم التركيز على إقامتها في مدن مغربية متنوعة، من أقصى الشمال إلى الجنوب قصد تغطية أكبر قدر ممكن من جغرافية المغرب المتنوعة.

فيما يخص التأطير فالملاحظ أن الجامعة تدمج بين مؤطرين مغاربة وأجانب، بل والدمج مع أسماء وازنة سواء في مجال البحث الأكاديمي أو السياسي، ولهذا لا يمكن التغافل عن كون إحدى هذه الجامعات افتتحت من قبل الباحث المغربي والسوسيولوجي الكبير **عبدالكبير الخطيبي**، كما أن بعض الدورات أطرها رئيس الوزراء السابق للبرتغال والأمين العام للأمم المتحدة اليوم أنطونيو غوثيريس[36]، إلى جانب حضور الرئيس السابق للبرتغال ماريوس سواريز مؤسس الحزب الاشتراكي البرتغالي ورئيس وزراء البرتغال كذلك لولايتين، وغيرهم من الأسماء الوازنة الأخرى.

بالنسبة للحضور فينحصر في الطلبة والباحثين، وقد عرفت الجامعة في بداياتها زخما كبيرا جدا من حيث عدد المشاركين، والذي بلغ الأربعمائة طالب حسب تصريح عبدالحق ساعف في الحوار[37]، لكن ولصعوبات في الإعداد اللوجستيكي والإداري حسب تصريحات هذا الأخير فقد تم التقليل من نسب الحضور تدريجيا لتبلغ في آخر نسخها الثمانين باحثا

---

[36] نشير إلى أنه كان رئيسا أيضا للأممية الاشتراكية، وشغل أيضا منصب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

[37] حاولنا أن نتحصل من المركز على قائمة لوجستيكية بهذه التفاصيل سواء عدد الحضور وغيرها من القوائم الأخرى، لكن لم نتوصل بشئ يذكر، نظرا لكونها غير متوفرة بشكل مؤرشف يسهل على الباحثين عملية تتبعها وتصنيفها والنظر فيها.

على الأكثر. ويعلق الكاتب العام أن مجمل نسخ الجامعة التي عقدها المركز منذ تأسيسه قد استفاد من أنشطتها وتكويناتها العلمية ما يقارب 4000 طالب لحدود اليوم.

ويقرر المركز بخصوص جامعته أنه قد طرأت عليها مجموعة تحولات من حيث فلسفتها المنهجية والعلمية المؤطرة، حيث وجهت تركيزها مؤخرا على العنصر التدريبي للباحثين، وتحقيق مزيد مراسهم على تقنيات البحث في التنمية الاجتماعية، وتقنيات البحث الميدانية، وكيفية تنزيل وتحيين هذه الآليات النظرية على أرضية المجال البحثي السوسيولوجي. ونلفت هنا إلى ما أنجزه المركز في منطقة الرماني المغربية – على سبيل المثال - حين ثم التنسيق لزيارة طلبة الماستر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال/الرباط، لتدريبهم ميدانيا على **تطبيق المناهج الكيفية في مجال العلوم الاجتماعية**، خاصة تقنيات الملاحظة والمقابلة والمجموعة البؤرية في علاقتها بالتنمية الاجتماعية بشكل عام.

من حيث تمويل الجامعة فهو حسب ما يلاحظ من قوائم الجهات المشاركة في تمويلها ودعمها أنه قائم دائما إما على تمويلات جهات رسمية مغربية مثل وزارة الاتصال المغربية والاستفادة من دعم أو استغلال مرافق وزارة التربية الوطنية أو منظمات تنموية ومؤسسية خاصة، إلى جانب منظمات دولية مساهمة في عقد هذه الجامعات من مثل "**معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية، لشبونة، البرتغال**"، أو منظمة "**مراسلون بلا حدود**" وغيرها من الجهات الدولية الأخرى التي يتم التنسيق معها في ذلك.

6- شراكات المركز: توازنات مؤسساتية ذات بعد محلي وعالمي

من الشراكات التي تمكّن المركز من تدبيرها بذكاء طوال مدة اشتغاله منذ تأسيسه، شراكات توزعت بين المؤسسات الرسمية الوطنية ذات الأهمية البالغة بالأخص على مستوى الشأن المغربي الداخلي، وهي شراكات لابد من الحرص عليها بالنسبة لمركز يقدم نفسه كمتابع ومقيّم للشؤون الوطنية المغربية من الناحية الإستراتيجية القريبة والبعيدة، إلى جانب أنه يحاول إدماج نفسه كقوة اقتراحية من داخل هيكل المجتمع المدني المغربي. لهذا، نجده قد تنوعت شراكاته الوطنية هاته، بين المؤسسات العمومية الوطنية والمؤسسات الخاصة، من مثل وزارة التربية الوطنية والجامعات المغربية خصوصا جامعة محمد الخامس أكدال للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، ووزارة الاتصال المغربية، والعديد من الجهات الترابية في المملكة مثل جهة طنجة تطوان الحسيمة، ومدينة بوجدور، والمفوضية السامية للتخطيط HCP، ومعهد الدراسات الإفريقية بالرباط، والمعهد الوطني للتخطيط والتحضر INAU.

إلى جانب العديد من المؤسسات الوطنية الخاصة من قبيل معهد التنمية الاجتماعية IDS، والجمعية المغربية للإنصاف والتنمية البيئية AMEED، ومركز جاك بيرك المغرب، والرابطة الوطنية للأبحاث والدراسات في مجال التنمية الاجتماعية AUREDS، والمنتدى المغربي الديمقراطي، والجامعة الدولية في الرباط، إلى جانب نقابة الصحافيين المغاربة..الخ.

يحرص المركز كذلك على تشبيك علاقاته مع مراكز ومنظمات دولية في مجال الاستراتيجيا والعلوم الاجتماعية والأكاديمية والحقوقية والسياسية، لعل أهمها مجموعة المراكز المهتمة بالاستراتيجية في الشرق الأوسط وآسيا وشمال إفريقيا (RCSS،[38] الشبكة الأورومتوسطية لمراكز الدراسات الاستراتيجية لشمال وجنوب البحر المتوسط (EUROMESCO[39])، إلى جانب إسهامه في تأسيس شبكة مبادرة الإصلاح العربي (ARI)، وعضويته في شبكة تمويل الشبكات التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية-*réseau développement finance network*، كما أنه عضو في *profadel*[40] وهي شبكة تضم مراكز التدريب الدولية وتعنى بتحسين عروض التدريب في العالم، والذي يجمع معاهد من أفريقيا

[38] https://rcss.org/
[39] https://www.euromesco.net/
[40] https://www.francophonie.org/profadel-le-nouveau-programme.html

وأمريكا اللاتينية؛ عقد المركز أيضا مذكرة تفاهم مع معهد الدراسات حول إفريقيا والشرق الأوسط في الفيتنام IAMES، إلى جانب عضويته في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP[41]، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID [42]. إلى جانب الشراكة مع جامعة غرناطة *University of Granada*، والمشاركة في تمثيلية منتديات دولية عدة، مثل المنتدى الاجتماعي العالمي[43] متعدد المراكز *Forum Social Mondial* [44] ومعهد التعاون الدولي لدعم التعلم *DVV International*، والشراكة مع مركز الدراسات الاستراتيجية الأردني بعمان، ومؤسسة هانس زايدل الألمانية، ومؤسسة الملك بودوان *King Boudouin Foundation* [45] ومعهد الدراسات الاستراتيجية والدولية بلشبونة/البرتغال، ومنظمة مراسلون بلا حدود.

عند تقسيم نسب المشاركة بين هذه المؤسسات الوطنية والدولية المختلفة، نجد أن المركز قد حاز ثقة مؤسسات دولة احتضان المركز والتي بلغت نسب التنسيق معها ما يقارب 60 %، بينما كان نصيب المنظمات الدولية والمؤسسات الخاصة ما يقارب 40% (تغطي المؤسسات الخاصة كل الفاعلين الأجانب داخل المغرب وبعض الجهات الوطنية ذات الفعل المدني، حيث تشكل نسبة حضورهما25 %، إلى جانب شمول المؤسسات الخاصة للمنظمات الدولية المستقرة خارج المغرب بنسبة 15%)[46].

---

[41] http://www.undp.org/content/undp/en/home.html

[42] https://www.usaid.gov/

[43] لابد أن نسجل الحضور البارز للمركز في أشغال المنتدى الاجتماعي العالمي، حيث يعقد ورشات تدريبية، إلى جانب لقاءات تعريفية بالقضايا الوطنية التي تخص المغرب، بل دخول المركز في دائرة الدفاع عن مصالح البلد وصورته الخارجية، والدفاع عن القضية الوطنية الأولى "قضية الصحراء المغربية"، وإسهامه كذلك داخل المنتدى في دائرة النقاشات العالمية حول مواضيع كالصحة والمناخ. وهي دون شك خبرات وتجارب يراكمها الباحثون في المركز في سياق تطوير قدراتهم الذاتية وقدرات مؤسستهم البحثية، إلى جانب تحقيقهم اندماجا أكبر داخل سياقات النقاش البحثية والاجتماعية الدولية.

[44] https://wsf2018.org/fr/

[45] https://www.kbs-frb.be/

[46] اعتمدنا في تحصيل هذه النسب على استقراء مجموع أنشطة المركز، وتتبع أوجه التعاون والشراكة بينه وبين مختلف المؤسسات العاملة في القطاعات المختلفة خارج المغرب وداخله، إلى جانب تقصي كل أشكال الاستفادة سواء المادية أو اللوجستيكية أ, على مستوى الدعم والاستشارة والتنسيق والانضمام.

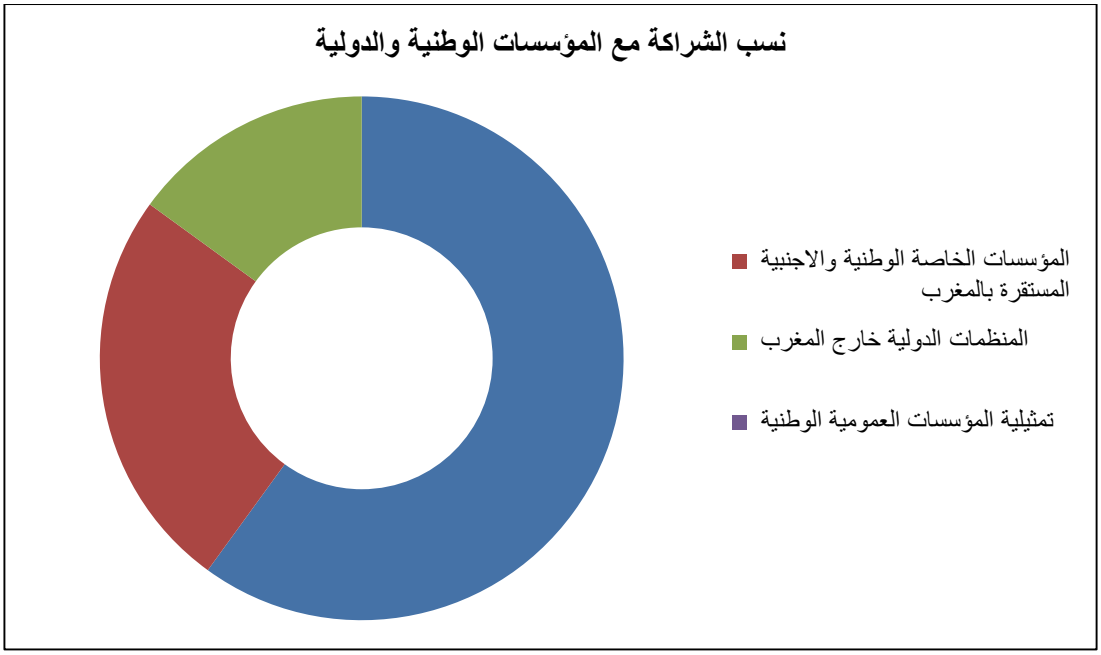

7- تصنيف تقرير بنسلفانيا[47] والمقارنات الوطنية

في التقرير العالمي والأكاديمي الذي تصدره جامعة بنسلفانيا الأمريكية، بناء على مجموعة من المعايير التي قام بوضعها " **برنامج مراكز التفكير والمجتمع المدني لجامعة بنسلفانيا** " TTCSP، احتل المركز المغربي للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية وللسنة السادسة على التوالي المرتبة الأولى على صعيد المغرب، متقدما بذلك على **مركز الأبحاث التابع للمكتب الشريف للفوسفاط** OCP POLICY CENTER،[48] وحلّ ثالثا **المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية** IRES[49].

ولعل تصنيفه ضمن تلك الرتبة المتقدمة أمام تلك المراكز ذو دلالات هامة بالأخص عندما يُنتزع هذا التصنيف أمام مركزين تُعقد لهما مبالغ تمويلية ضخمة بينما هذا الأخير لا يعتمد في تمويله سوى على التطوع والشراكات والمشاريع التي يحصل عليها، إلى جانب استثمار دعم المؤسسات العامة بذكاء وبالقدر الذي يمكنه الاستفادة منها بشكل فعّال

لكن، وسط كل هذه الرتب، فإن تصنيفه الأهم – في نظرنا - هو ما حظي به من ترتيب دولي مشرف على صعيد الأبحاث في مجال الصحة والحماية الاجتماعية، والتي كانت الرتبة 28

---

[47] https://repository.upenn.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1012&context=think_tanks

يمكن الاطلاع وتحميل التقرير على هذا الرابط.

[48] http://www.ocppc.ma/

[49] http://www.ires.ma/ar/

من أصل 50 مركزا موزعة على جميع أنحاء العالم. وانتزاعه الرتبة 29 كذلك ضمن مراكز البحث التي تحضر حملات المرافعة.

بناء على هذا التقييم والحضور الدائم للمركز ضمن نتائج هذا التقرير، وبرتب مميزة ضمن شمال إفريقيا، بل والشرق الأوسط، حيث نجده يتطور في تصنيفه سنة بعد أخرى، ما يؤكد - حسب خلاصات بعض المسؤولين عن إخراج هذا التقرير - الاستمرارية والتراكم في عمل المركز وانفتاحه على قضايا الديمقراطية والتعددية وتنسيقه مع جهات وطنية ودولية متعددة الانتماءات السياسية والفكرية دون استثناء في ذلك.

إلى جانب أن العمل التطوعي الذي يعتمد عليه المركز من حيث اشتغال الباحثين وعضويتهم فيه إلى جانب استقلاليته، يضعنا أمام العديد من الخلاصات الهامة في طريقة اشتغال المراكز البحثية سواء داخل المغرب أو على المستوى الإقليمي، وهو ما سنقوم بتفصيله في خلاصات هذه الدراسة.

8- الحضور الرقمي للمركز.. واجهة لا تليق بقيمة المؤسسة

لعل الحضور الرقمي هو أضعف حلقات الفعّالية الخاصة بالمركز، حيث لا يمتلك هذا الأخير إلا موقعا ضعيف الإخراج والجاذبية والحِرفية على شبكة الانترنيت، وكذلك فإن رصيده على اليتيوب يضم 50 مادة مرئية فقط ولا يتعدى عدد متابعي قناته هاته 60 شخصا. أما بالنسبة لصفحته على الفيسبوك فهي غير موجودة[50] وكذلك الأمر على تويتر أو موسوعة ويكيبيديا.

1) خارطة مواد الموقع وأهم تصنيفاته

تغلب على مواد الموقع بنسبة 90% الفرنسية كلغة رئيسة إلى جانب العربية، وتضم خارطة موقع المركز خانة في الوسط خاصة بالمواد التي ينشرها المركز مثل أرضيات ندواته أو تقاريرها، إلى جانب التغطيات الصحفية المختلفة لأنشطته داخل المغرب أو خارجه، إلى

---

[50] يقر الكاتب العام للمركز بوجود الصفحة عكس ما أدرجنا أعلاه، وبأن هنالك مسؤولا عليها ينبغي الاتصال به لمدنا بعنوانها، لكن قياس الفعالية في المجال المعلوماتي تقتضي وجودها والعثور عليها دون كبير عناء في ذلك وبانسيابية تنسجم وروح عصر المعلومات اليوم، لهذا اعتبرنا الأمر دليلا موازيا على الإحساس بالنقص والتقصير في هذا المجال الحيوي والهام.

ونلفت الانتباه بأننا بعد بحث مُجهد عن صفحة المركز تم العثور عليها تحت مسمى بالفرنسية وهو Sciences sociales au Maroc، يشرف عليها عبدالعالي جابري، وتشتمل الصفحة على 3772 إعجابا، ورغم عدد إعجاباتها المتواضع فإنها من حيث التقييم الإجمالي ضعيفة جدا في تفاعلاتها مع القراء على الفضاء الأزرق، بل إن المتابع لكل ما يرد فيها تتشكل في ذهنه خلاصة فاقعة مفادها أننا أمام صفحة فايسبوكية ينحصر دورها في تتبع واقع الحدث السياسي اليومي والأحداث الآنية داخل المغرب.

جانب تغطية جل أنشطة مديره، جل هذه التصنيفات والوسوم موضوعة بطريقة جد قديمة تُذكّر بمواقع التسعينات في بداياتها.

من أهم الخانات التي تتضمنها وسوم المركز وتصنيفاته، نجد زاوية خاصة بجامعته للتنمية الاجتماعية، وتشمل تغطية جيدة لجل دوراتها التي عقدها المركز منذ تأسيسه، إلى جانب خانة خاصة بالمنتدى الديمقراطي المغربي وهي تعريفية بالمنتدى واهتماماته وأنشطته.

يضم الموقع كذلك خانة خاصة بمدير المركز عبدالله ساعف، تعريفية به وبمؤلفاته والتغطيات الصحفية لمختلف أنشطته، إلى جانب مقاطع الفيديو الخاصة بمحاضراته وتصريحاته.

وإجمالا نقرر ما سبق إفادته بأن الواجهة الإلكترونية للمركز بعيدة كل البعد عن الاحترافية وغير مُحينة بطريقة تتناسب وقيمة المؤسسة، وهو ما يجعل مهمة الاطلاع على مواده عسيرة تفتقد السلاسة المعلوماتية المطلوبة، ولذا فهو في نظرنا أقرب للضرورة الواقعية منه للموقع الذي يُقدم في حد ذاته باعتباره فضاء للقراء يشتمل على العديد مما يمكن تحميله والاستفادة منه. بل يمكننا القول أن الموقع واجهة لا تتجاوز تقديم الحد الأدنى من التعريف الخاص بالمركز وهيكلته الإدارية والبحثية (واجهة تواصلية). بل إن الموقع يكاد يجزم المطلع على مواده بأنه معد للتعريف بالمركز بالنسبة للأجنبي أكثر منه للقارئ بالعربية، وهو مما يمكن أن نتفهمه نظرا لضرورة الموقع بالنسبة لمركز يحوز تصنيفا في تقارير دولية من قبيل تقرير بنسلفانيا، لكن ما لا يستساغ أن تغلب الفرنسية عليه بدل الإنجليزية والعربية، ما يجعله صورة للنخب الفرنكوفونية المغربية في صورتها التقليدية النمطية[51]، كما لا يستساغ عدم توفر مواد معرفية كافية يمكن للباحثين تحميلها والاطلاع عليها.

[51] نلفت الانتباه هنا، إلى أننا اعتمدنا النسخة الأولى من موقع المركز وهي التي كانت معتمدة منذ تأسيسه، والتي تضمنت كل أرشيفه، بينما النسخة الجديدة للموقع – وقد صرحت الباحثة في المركز خديجة بنطالب أنها نسخة مؤقتة لعطب تقني أصاب النسخة القديمة - التي أطلقها المركز خلال شهر أكتوبر 2018، لم ترق للتطلعات مما كان يفترض أن تكون عليه نسخة الموقع الجديدة، إلى جانب افتقارها للأرشيف الهام الذي كانت تشتمله النسخة القديمة على عِلاّتها، دون أن ننفي التطور الطفيف في الإخراج الفني الذي عرفته هذه النسخة المُحينة، لكنها تبقى كما سبق التقرير غير مكتملة.

حسب تصنيف فاعلية وحركية موقع المؤسسة التي يقدمها موقع *Alexa* التابع لشركة أمازون العالمية، يأتي ترتيب الموقع في المرتبة 4,411,140 ،[52] بمعنى تواجده في مراتب جد متأخرة عل المستوى العالمي، أما من حيث المواقع التي تحيل على روابط المؤسسة والتي وُجد ضمنها استثمار لمواد المركز نجد من أبرزها **جامعة الدول العربية، ومركز دراسات الوحدة العربية، وشبيبة النهج الديمقراطي اليسارية** في المغرب، **والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** (القطري) فرع تونس.

تتواجد النسبة الأكبر لمتابعي موقع المركز داخل المغرب، وأهم الكلمات المفتاحية التي تحيل عليه والتي تشكل بوابة عبور لتصفحه، مفردات منحصرة في: "**عبدالله ساعف**، think tank morocco، **مفهوم الحركات الاحتجاجية، والرباط**". وأهم محركات البحث المعتمدة للبحث عن المركز هو Google.

ولعله قد يكون من المفيد أن نعقد مقارنة مختصرة بين مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، ومركز السياسات التابع للمكتب الشريف للفوسفاط، على المستوى المعلوماتي انسجاما ومحور هذا المبحث، أما المستويات الأخرى من المقارنات سنرفقها تحليلنا المضمن في الخلاصات.

يتموقع المركز الأخير ذي الدعم الرسمي من حيث ترتيب موقعه الإلكتروني ذي الإخراج الفني عالي المستوى في الرتبة 610,646، ويُتابع بنسب كبيرة في بلجيكا والتي تصل إلى 35 %، بينما لا تتجاوز نسب حضوره في المغرب 17%، والمسألة من حيث تفسيرها ترتبط بشكل بارز للعيان بعاصمة الاتحاد الأوروبي التي يُتخذ فيها أعلى مستويات القرار على هذا الصعيد، والتي تعد كذلك موطنا لتجمع قوي للنخبة الأكاديمية والبحثية والسياسية الأوروبية، كل هذه العوامل جعلت من نتاج هذا المركز الفوسفاطي محط أنظار هذه النقطة السياسية الهامة في أوروبا قاطبة، وهي نسبة ذات أثر ودلالة هامة في نوعية تمثيلية هذا المركز مقارنة بالمركز موضوع دراستنا، وكذلك ذات دلالة في كيفيات هذا الحضور و التأثير الذي يوجه فلسفة كل من المركزين.

---

[52] نظرا للموقع المتأخر لموقع المركز، إلى جانب الضعف الكبير في إخراجه وقيمة مواده، يطرح لدينا سؤال أساسي في معايير التصنيف التي يتبعها تقرير بنسلفانيا في تقييم مراكز التفكير، بالأخص ونحن نشهد تناميا كبيرا في حضور الواجهة الإلكترونية لمراكز التفكير، ليس بوصفها واجهة تواصلية فحسب، بل ذات بعد معرفي جامع لمواد ذات قيمة بحثية كبيرة.

يمتلك هذا المركز الفوسفاطي كذلك صفحة على الفايسبوك ذات فعالية محدودة، حيث لا يتعدى حجم متابعيها 5 ألاف متابع. وهي عموما ضعيفة جدا، لكنها على الأقل موجودة وتجسد استشعار من المركز لأهميتها عبر إنشائها وحرصه على استمرارها وفعاليتها الدائمة، أما رصيد قناته على اليوتيوب فيضم 70 مادة مرئية ويتابعه 776 شخصا فقط.

أما من حيث الجهات التي تحيل على المركز والتي يظهر أنها تعتمد بعض نتائجه وخلاصاته، والتي تشترك في انتمائها المغربي وانتمائها لنسق المؤسسات الرسمية، والتي تتجسد في **المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية**[53]، **والمندوبية السامية للتخطيط**[54]، ومجلة Les Echos [55] المتخصصة في الاقتصاد والناطقة بالفرنسية، حيث يتضح مجددا من خلال بوابات الإحالات وجهات الاعتماد على مواد المركزين وجه الاختلاف في فلسفة وأهداف كل منهما، وبالتبع الاختلاف في نوعية جهات التأثير والقرار سواء الداخلي أو الخارجي المقصودة.

9- المناخ والصحة: مواضيع حساسة على رأس قائمة أنشطة المركز

رغم أن المركز يقدم نفسه كمؤسسة تفكير تعنى بكل القضايا الإستراتيجية التي تواجه الشأن المغربي تحديدا، والمغرب الكبير على مستوى دائرة الاهتمام الأكبر، فإنه لا يُغفل تداخل اهتمامه هذا مع ما تقتضيه الراهنيات الدولية ومتغيراتها. بحيث لا يمكنه التغاضي عن القضايا الأمنية المحدقة بالمغرب، وكذلك تقييمه للمخاطر المتعددة التي تواجه هذا الأخير، إلى جانب السعي لتقييم كل الإصلاحات التي يقوم بها البلد في مناح عديدة؛ سواء السياسية والثقافية، والاقتصادية ومخاطر الإرهاب، والمخاطر الاجتماعية، وسياسات التنمية..الخ.

لكن، هل يمكن أن نكشف عن الأنشطة التي ركز عليها المركز في الآونة الأخيرة، والتكهن بدواعي انشداده إليها؟

عند جرد مجمل أنشطة المركز نجد أنه قد دأب على تنظيم دورة دولية، وسمها بعنوان قار هو: "**جامعة الجميع**" والتي يحرص المركز فيها على التغيرات المناخية، والتي بلغت حدود اليوم 14 دورة في الموضوع عينه، يعقدها بشراكة بينه و**معهد التنمية الاجتماعية** IDS،

---

53 http://www.ires.ma/ar/
54 https://www.hcp.ma/
55 http://www.leseco.ma/

والجمعية المغربية الإنصاف والتنمية البيئية AMEED، بحضور شخصيات ذات صيت وخبرة في مجال المناخ والتغيرات البيئية دوليا.

كذلك الاهتمام بتغير المناخ في البحر الأبيض المتوسط، كقضية مشتركة وجد حساسة، ومحاولة المركز الدائمة عبر أنشطة أخرى إدماجه القضايا البيئية في دائرة نقاشات السياسات المدنية في المغرب والمغرب الكبير[56].

ما يلاحظ إجمالا على الأنشطة التي عقدها المركز والمثير لانتباه الباحث اهتمام هذا الأخير وتتبعه الدقيق بكل التطورات الحاصلة في مجال الصحة في المغرب، حيث يحرص دوما أن يربط الصحة بالتنمية وبالنقاش المدني والسياسي في المغرب، ولعله يكون بذلك من المراكز القليلة – إن لم نقل الوحيد - في المغرب التي اهتمت بما تم إحداثه من نظام للتغطية الصحية RAMED في عهد حكومة عبد الإله بنكيران عن حزب العادلة والتنمية الإسلامي، حيث عقد المركز نشاطا بشراكة مع مركز **جاك بيرك** Jacques-Berque (CJB) [57] في الرباط حول موضوع " **التغطية الطبية وتمويل النظام الصحي في المغرب**"، إلى جانب ورش عمل عديدة حول " **سياسة الصحة العامة في المغرب وأهداف التنمية المستدامة**".

هذا، دون أن نؤشر على انخراط المركز الدائم في نقاشات أكاديمية حول الديمقراطية والسياسات العامة، وإشكالات التنمية بكل تشعباتها المرتبطة بمجالات الحياة العامة داخل المغرب تحديدا، وإلى جانب ذلك فالمركز يحاول أيضا أن لا يفوت الفرص المتاحة للانخراط في نقاشات إقليمية وسياسية دولية كبرى، من قبيل موضوع حساس في المنطقة العربية والإسلامية هو "**القضية الفلسطينية**"، محاولا أن يربط الموضوع بطابع المحلية والاهتمام الوطني إلى جانب الشق الدولي منه، ولهذا اختار عنونة ندوتيه حول هذه القضية بعنوان دال هو: "**المغاربة والقدس**"، لكنه يوثق في المقابل وعبر هذا النوع من الاهتمام - حسب ما قد يتبدى للمطلع على نسق اهتمامات المركز- ارتباط هذا الأخير بهموم وتاريخ المنطقة التي يتواجد فيها، والتعبير أيضا عن قدرته كمؤسسة تفكير أن تسهم من موقعها

---

[56] أصدر المركز في 2018 ضمن آخر مواده المعرفية كتابا بالفرنسية حول المسألة المناخية وتدعايتها عبر المنطقة الأورومتوسطية، عنونه بالتالي:
" ETAT DES LIEUX DE LA RECHERCHE EN SCIENCES SOCIALES SUR LE CHANGEMENT CLIMATIQUE EN MEDITERRANEE ".

[57] http://www.cjb.ma/

في تصريف وجهات نظر ومقترحات ورؤى سياسية وبحثية قد تحمل العديد من الحلول والمداخل المغايرة لما تعج به الساحة الفكرية والسياسية.

في اقتران بالمحلية دائما وارتباطا بنقاشات المغرب الكبير، فإن المركز دائم الانشغال بالقضية الأمازيغية بكل حمولاتها المعرفية سواء على مستوى اللغة، أو الدسترة، أو دلالات حضورها في معيار التعددية داخل المغرب ومنطقة شمال إفريقيا (المغرب الكبير).

أما فيما يخص المواضيع الأخرى التي يحاول المركز استدعاءها بين الفينة والأخرى عند التطرق للمجال العربي الإسلامي، فيمكن القول أنها تتمحور حول سياسات "**إدارة التنوع في الدول العربية: تجارب في ظل التحولات**"، أو التطورات الحاصلة على مستوى " **الهندسة الدستورية والتغيرات السياسية في العالم العربي**"، ولعل هاجس تلمس تأثير التغيرات الطارئة على نسب تقبل المنطقة للتحولات الناجمة عن الحراكات الشعبية، وتوسع دائرة المطالب، وتطور مستويات الوعي، جعل كل ما يُعقد من أنشطة المركز رهينة نسبيا بهذه الرؤية الاستيعابية الراغبة في التحليل والتوقع بأفق استراتيجي ينسجم وأهداف المركز وتصوره الداخلي لأدواره.

لعل آخر المواضيع الملفتة للانتباه في اشتغال المركز، اهتمامه بأمريكا اللاتينية، بل ومحاولة تعريف الباحثين والقارئ في المغرب عموما بتطورات الأحداث في هذا الجزء الهام من العالم. غير أنه لابد من لفت الانتباه أن تعميق النظر في هذا المجال جاء تحت إشراف **مرصد أمريكا اللاتينية**[58]، والذي يرأسه الباحث **محسن منجيد**، وهو عضو المجلس العلمي لمركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، حيث إن هذا المرصد أسهم في إصدار تقرير سنوي بعنوان "**التقرير السياسي**"، والذي انطلق في 2012 واستمر في الصدور لسنة 2017، والذي يحاول تحليل وفهم العديد من التقاطعات بين المغرب وأمريكا اللاتينية سواء التاريخية أو المعاصرة، وكذلك تسليط الضوء على الانتخابات والوضع السياسي اللاتيني عامة.

قد يصنف العديد من الباحثين المرصد مؤسسة مستقلة عن مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، إلا أننا نعده من ثمرات اهتمام المركز ضمن تقاريره بهذا الحيز الجغرافي من العالم، وكذلك تأثيره في اهتمامات الباحثين الأكاديمية المتخصصة والإستراتيجية، ولعل شغل رئيس المرصد عضوية المجلس العلمي للمركز ذات دلالة قوية

---

58 http://www.marsadamericalatina.com/

في هذا التأثير والارتباط، دون أن نغفل مشاركته في التقرير الاستراتيجي للمركز فيما يتعلق بمحور أمريكا اللاتينية.

بالكيفية نفسها من الاشتغال يشارك المركز في **المنتدى المدني الديمقراطي المغربي**[59]، وهو عبارة عن تجمع لعدد من الجمعيات الحقوقية ذات الاهتمام بالفعل السياسي والأوضاع الاجتماعية في كل ربوع المملكة المغربية، وله اجتماعات قارة ومكتب تنفيذي وفروع تمثله، كما يقوم بإصدار تقارير بدعم من المركز تهتم بالشأن الاجتماعي والسياسي المغربي، والمركز بذلك يشكل حاضنة رئيسية لهذا المنتدى ونواته الصلبة، بل إن بوابته الالكترونية تضع خانة خاصة بموقع المنتدى باعتباره جزءا لا يتجزأ من امتدادات المركز وآليات اهتمامه بالشأن الداخلي المغربي، وهو آلية أساسية يضعها هذا الأخير كدرع ممتد لمراقبة الديمقراطية وانجاز عملية التتبع والملاحظة، كما قام بذلك في تقريره عن الانتخابات في 2007[60]، تقرير لقي قبولا واسعا من طرف الصحافة وعموم الباحثين المغاربة، وظل المركز عبر هذه المؤسسة المدنية الموازية يمارس هذه المهمة وإن توقف عن إصدار تقارير بخصوص الانتخابات المغربية، لكنه ظل حريصا أن يؤدي دوره في الملاحظة على السلوك الانتخابي والسياسي عامة[61]، وتتبع تطوراته المختلفة.

10- عبدالله ساعف: وزير غير محظوظ[62]

بهذه العبارة "**وزير غير محظوظ**" عنون الكاتب الصحفي توفيق بوعشرين إحدى افتتاحياته على صفحات جريدة أخبار اليوم المغربية، والتي حاول أن ينصف فيها الباحث عبدالله ساعف حين قدّر فيه كونه الوزير الوحيد الذي تجرأ عند توليه شؤون وزارة التربية الوطنية إخراج ابنته من تعليم البعثة الفرنسية، مبررا ذلك باستفسار منطقي مفاده التساؤل عن

---

[59] يمثل عنصر الشراكة التي تربط مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية والمنتدى المدني الديمقراطي المغربي، تلك الصلة التي قد تربط الجانب الأكاديمي البحثي بالجانب النقابي، لتستحيل موضع الالتقاء المدني البارز والذي سيخدم المصالح المدنية والاجتماعية والسياسية المختلفة. ولعل حضور المركز هنا دليل على محاولته عدم الانفصال عن راهن المغرب واحتياجاته الاجتماعية، والإسهام من موقعه في الدفع من نسب تحسن أوضاع المغرب فيما يخص الجوانب المذكورة آنفا. إلى جانب أن المركز يسهم بذلك ومن موقعه في تأسيس فعل بحثي/مدني/سياسي يقوم على خلق وابتكار المؤسسات التي يمكنها أن تهتم بما يتقاطع مع انشغالات المركز الكبرى، ويخدم الصالح العام الوطني، الأمر الذي يخرج المركز من دائرة المراكز البحثية التقليدية المنعزلة في السياق النظري الأكاديمي، ويمنحه في المقابل قيمة مضاعفة من حيث تأثيره في محيطه بما يخدم تطوره ونماءه، كما يسير باتجاه التأثير في السياسات العامة وإن بطرق غير مباشرة.

[60] https://www.maghress.com/assif/2926

[61] https://www.hespress.com/politique/13628.html

[62] http://www.alyaoum24.com/1028962.html#

قيمة الإصلاحات الوزارية داخل هذا القطاع بينما أبناؤه يدرسون في تعليم البعثة ؟ وكيف يقنع المغاربة برجحان ما يُقدم عليه من إصلاح [63]!.

إذن، فنحن إزاء باحث وسياسي استطاع أن يختط لنفسه سمات مميزة في عمله السياسي، ويرسم صورة له عند جل الحساسيات المغربية أكاديمية وسياسية ومدنية..الخ. ولعلنا إن استفضنا في مزيد التعرف على شخصية مدير مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية فإننا قد نكتشف بعضا من السمات – سنتكهنها على وجه الخصوص - التي حافظت على استمرارية عمل هذا المركز، وتطوره المستمر، بالأخص أن الرجل قد ظل على رأس إدارته منذ تأسيسه.

ولد الباحث عبدالله ساعف في مدينة القنيطرة المغربية سنة 1949م، درس الفلسفة والقانون والعلوم السياسية، كما تحصل على الدكتوراه من فرنسا، وشغل منصب أستاذ في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في الرباط منذ العام 1979م. يحفل مساره الحياتي بالعديد من العلامات التي سترسم معالم شخصيته، حيث انخرط مبكرا في العمل النضالي يساري الانتماء وتولى فيه مسؤوليات قيادية عديدة؛ فقد كان ناشطا بارزا في منظمة 23 مارس اليسارية المغربية، إلى جانب حضوره البارز في منظمة العمل الديمقراطي الشعبي اليسارية والتي حضي فيها بعضوية لجنتها المركزية ولمدة طويلة[64].

هذا الانتماء اليساري الُمركّز يفسر لماذا يفضل ساعف وصف نفسه دوما بـ "القومي العربي الناصري البعثي"[65]، ولعل تمثيليته الإيديولوجية وقيمة عطاءاته البحثية والسياسية خولاه كذلك أن يحوز منصبا سياسيا بارزا في أهم حكومات تاريخ المغرب الحديث وأكثرها حساسية، وهي حكومة التناوب تحت قيادة الرمز الاشتراكي البارز عبدالرحمن اليوسفي عام 1998م. حيث تولى منصب الوزير المسؤول عن التعليم الثانوي والتقني، ثم سيتولى بعدها منصب وزير التربية الوطنية في 2000-2002م.

---

[63] نفس المقالة الافتتاحية للصحفي والكاتب المغربي توفيق بوعشرين "وزير غير محظوظ". http://www.alyaoum24.com/1028962.html#

[64] "عبدالله ساعف: حين تجتمع السياسة بالفكر والنضال والعمل المدني". مقالة على صفحات الجريدة الإلكترونية "المجلة24" دون ذكر محرر المقالة التعريفية.
https://www.medias24.com/ar/PORTRAITS/10461.html

[65] هذه العبارة مما درج العديد من الصحافيين على نسبتها للباحث عبدالله ساعف في تفضيله وصف نفسه بها. انظر المقالة السابقة، وانظر كذلك ما حرره الصحفي محمد الراجي بخصوص تكريم الباحث كشخصية السنة بمناسبة رأس السنة الأمازيغية بمكناس. https://www.hespress.com/tamazight/379397.html

أما حضوره البحثي فهو إلى جانب تمثيليته الأكاديمي داخل الجامعة، صاحب العديد من المبادرات البحثية الهامة في تاريخ المغرب، من قبيل إسهامه المركزي في تأسيس الجمعية المغربية للعلوم السياسية، وتأسيس مجلة دفاتر سياسية، ومجلة ألوان، إلى جانب تدريسه خارج المغرب، وعمادته لكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية سابقا، إلى جانب العديد من الإصدارات البحثية التي قدمها في تخصصات مختلفة توزعت بين تخصصه في العلوم الاجتماعية والسياسية، إلى جانب موضوعة الهوية والأدب[66].

من النقاط اللافتة – في نظرنا - في مسار الرجل ذلك الاحتفاء الذي لقيه من قبل التوجه الأمازيغي بالمغرب، بالأخص الرسمي منه ممثلا في المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، عندما أُستقدم لتقديم درس افتتاحي داخل أروقته تقديرا لجهوده في خدمة التعددية في المغرب، والأمازيغية على وجه الخصوص[67]؛ فالمثير في مسار الرجل الناصري القومي أنه عندما ولي وزارة التربية الوطنية كان المسهم الأساس في إدماج تدريس الأمازيغية في التعليم المغربي، والمشرف على مواده في المقررات المدرسية، من ثم نستوعب سبب الحفاوة التي حضي بها من قبل الفاعل الأمازيغي في المغرب، بل حسب أحمد بوكوس عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية فللرجل فضل كبير في التفكير في موضوعة الأمازيغية داخل المقرر المدرسي، وله لمسته الخاصة في المقرر نفسه، ولهذا أدرجه هذا الأخير من بين الديمقراطيين التقدميين القلائل الذين يحرصون على زيارة المعهد باستمرار والمشاركة في أنشطته المختلفة. بل - يعلق بوكوس - إن الأسئلة التي ما فتئ ساعف يطرحها على الهوية المغربية تدفع المعهد دوما إلى معاودة التفكير في المسألة الهوياتية في المغرب.

11- مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية: مداخل التقييم وإشكال القراءة

---

[66] لمعرفة جل مؤلفات الباحث يمكن الاطلاع على ملاحق هذه الدراسة .

[67] العنوان الذي وضعه عبدالله ساعف لدرسه الإفتتاحي كان هو " الديمقراطية والتعدد الثقافي". للإطلاع على تفاصيل أكبر لمحاور هذا الدرس الذي ألقي سنة 2009م يمكن الرجوع للتقرير الصحفي الذي نشر على صفحات موقع هسبريس الإخباري المغربي:
https://www.hespress.com/art-et-culture/16285.html

حاولنا في هذه الدراسة أن نسوق العديد من التعاريف والتوضيحات والمعلومات والأرقام الخاصة بالمركز موضوع الدراسة، ولم نرغب أن ندمج الخلاصات فيما تقدم أعلاه من محاور، أو على الأقل أن تتقدم بشكل سابق لأوانه، والغرض منهجيا من استدراجها في ختام هذه الدراسة أن هذا الأخير لا تشغل متعلقاته من حيث التنظيم والإدارة ومنتجه المعرفي ومساره البحثي والمدني داخل المغرب وخارجه حيزا كبيرا من التأليف والكتابة، ولذا فإن تتبعها والتوثق من صحة العديد من المعطيات الواردة في موقع المركز هي العبء الأكبر الذي يمكن أن يشغل تفكير الباحث، لهذا استحسنا كاستراتيجية قبلية للدراسة أن يكون للخلاصات موقع التعليق الأخير – انسجاما والطبيعة الخاصة للمركز - الذي سيسهم في افتراض تفسيرات وتحاليل للعديد من المعطيات المرتبطة بهذه المؤسسة البحثية.

قسمنا الخلاصات بحسب محاور الدراسة، حيث توزعت بين تناول شخص رئيس المركز باعتباره عنصرا مركزيا في استمراريته، ثم محور أشكال اشتغال المركز وآلياته وأهدافه، ثم محور مخرجاته سواء ما تعلق منها بالتقرير أو المجلة أو جامعته التنموية، ثم ما تعلق بتصنيفه الدولي ودلالات الرتب التي تحصل عليها، وأهمية اشتغاله على موضوع المناخ والصحة، وأخيرا تقييم حضوره في الفضاء الرقمي.

1) هوية المركزوأهدافه

يمتلك المركز هوية بحثية واضحة ومنسجمة بين الرؤية المؤطرة له وأهدافه وفعله في الحقل الاجتماعي المدني والبحثي الأكاديمي كذلك. بل يمكن القول أنه استطاع أن يحول شكل حضوره هذا إلى تقليد مدني وبحثي يمكن لمؤسسات المجتمع المدني المغربي أن تقتدي به، بحيث برع إلى حدود مقبولة في تحويل المركز لمؤسسة تقوم بدور الرقابة والتقييم المدنيين، كما استطاع الإيفاء بهدف خدمة البحث الاجتماعي. ولعل ما قد يعاب على المركز هو اعتماده على الجانب التطوعي كلية وبشكل لايزال ساريا لحدود اليوم، إذ هي خصيصة يمكن قبولها كمرحلة تمهيدية أولى حتى يتلمس المركز طريقه، لكن أن يستمر كل هذه السنوات منذ تأسيسه على نفس الشاكلة فذلك مدعاة للنقص في جوانب عديدة ستتبدى لنا في خلاصاتها التي سندرجها أسفل هذا المحور.

بقي أن نلفت الانتباه للمعطى المرجعي الإيديولوجي الموجه لرؤى المركز الكبرى، ونقصد الاتجاه اليساري، والذي ليس مستغربا ما دام شخص مديره يساريا ينتمي لحزب الاتحاد

الاشتراكي، بل نعتقد أن هذا الأخير قد استثمر انتماءه الإيديولوجي بشكل جيد، حين وسع دائرة الشراكات لتشمل أمريكا اللاتينية وبعض من آسيا بكل ما لها من حمولة يسارية.

2) التقرير الاستراتيجي المغربي

من أهم الخلاصات التي يمكن تسجيلها على التقرير هو التالي:

- تحويل هذا الصنف من الأعمال الأكاديمية إلى تقليد علمي جاد، يحاول أن يرصد ما يقع داخل المغرب وعلاقة هذا الأخير بمحيطه الإقليمي والدولي. ولعل أهم عناصر قوة هذا العمل البحثي هو استمراريته وعدم انقطاعه عن الصدور، ما رسخ في أذهان النخبة المغربية سواء السياسية أو البحثية جدية هذا العمل الاستراتيجي الهام، ورسخ قيمة التعويل عليه عند الرغبة في التقييم أو التفكير في خطط لمستقبل الفعل السياسي والمدني في المغرب أو في علاقة بالمحيط العالمي.
- من النقاط التي تحسب للتقرير أيضا، كونه مساهمة يحاول المركز أن يقدمها دوما من موقع مدني، باعتباره فاعلا اجتماعيا مدنيا، لا يتوقف دوره في الفعل البحثي الصرف، وإنما ارتباط كل مخرجاته بواقعه المدني الاجتماعي والإسهام في تطويره. وليس للباحث إلا أن يثمن جهود المركز في إرساء هذا التقليد المدني الهام، الذي ينطلق من مرجعية تؤمن بأن الفاعل المدني ليس موقعه الاعتراض والمواجهة المباشرة فحسب، كما هو الرأي السائد عند جل فاعلينا السياسيين أو المدنيين، بل دوره في الرصد والتوقع والنقد أكبر مما قد يحوزه بالنسبة لأدوار أخرى، حيث يسوق كل هذه المواد كمقترحات في سبيل التفكير باستراتيجية تضع في حسبانها دوما مستقبلا أفضل لهذا المجتمع وفي استحضار لعلاقاته بمحيطه.
- لا يمكن أن نغفل أيضا قيمة التقرير في التأثير في صانع القرار في المغرب[68]، تأثير بطبيعة الحال لا يمكن التثبت منه بطرق مباشرة، لكنه يتبدى من خلال مجموعة من المؤشرات ذات الدلالات السياسية القوية، منها على سبيل المثال

[68] يشغل الباحث عبدالله ساعف مكانة بارزة داخل مركز السياسات OCP POLICY CENTER التابع للمكتب الشريف للفوسفاط باعتباره زميلا أولا فيه Senior Fellow، وهو ما يحمل دلالات كبرى في قيمة الباحث داخل قائمة المؤسسات البحثية المغربية ذات الحضوة والدعم العمومي، والتي من عادتها عدم الانفتاح على من تسجل عليه علامات استفهام أو تخوفات سياسية معينة.

الاحتفاء الذي لقيه رئيس المركز من قبل وكالة المغرب العربي للأنباء في المغرب، أو احتفائية المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية به من خلال دعوته لتقديم درس افتتاحي وعبر امتداح جهوده الفكرية في العديد من تصريحات مدير المعهد **أحمد بوكوس**. وكذلك تأثيره في المحيط الإقليمي الذي يتبدى في امتداد فعل هذا التقرير وأثره عبر انضمام رئيس المركز – على سبيل المثال - إلى قائمة أعضاء مجلس إدارة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة[69].

- يحسب للتقرير أيضا كونه استطاع الدمج بين باحثين ذوي انتماءات إيديولجية مختلفة يسارية وليبرالية وإسلامية، وهي خصيصة استطاع المركز استثمارها لتجاوز نسق الكراهية التي خلقها الصراع الإيديولوجي الموروث عن جيل السبعينات والثمانينات، إلى جانب توجيهه النظر نحو قيمة المادة المعرفية وجدتها المعرفية بعيدا عن كل أشكال تكريس ثقافة التصنيف والتقبل المبني على الانتماء.

- أما فيما يخص الانتقادات التي يمكن أن نسوقها حول التقرير فأولها عدم إدراج ترجمة للتقرير بالإنجليزية أو الفرنسية على أقل تقدير، ولعل تقاعس المركز في إنجاز هذا العمل حدّ بشكل كبير من انتشارية التقرير والتعريف به بشكل أكبر[70].

- من الملاحظات النقدية كذلك عدم تضمنه ملخصا لمواده، يكون بمثابة تركيب لكل ما جاء فيه، بحيث يمكنه أن يمنح العديد من المؤسسات والسياسيين وغيرهم من الفاعلين، تركيبا استراتيجيا لأهم خلاصات التقرير، وهي خلاصات بإمكان المركز أن يكتفي بترجمتها للغات أخرى، قد تسهم بدورها في توسعة دائرة انتشار خلاصات التقرير الاستراتيجية دون عناء ترجمة جل مواده.

- أما فيما يتعلق ببنية التقرير الداخلية، فنسجل عليها عدم تضمن جل مواده ودون استثناء في ذلك لمراجع أو مصادر يمكن للباحث الرجوع إليها قصد التأكد والتثبت، أو على الأقل قصد تركيبه لتصور عن كيفية إنجاز الباحثين وتركيبهم لموادهم وتحاليلهم. ولهذا، فالتقرير رغم أهميته البارزة في بابه، إلا أن النقص المنهجي في هذا الجانب يجعله تقريرا أقرب لوجهات النظر والتحاليل المرتبطة

---

[69] يمكن الإطلاع ضمن هذا الرابط على قائمة أعضاء إدارة المركز:
https://www.dohainstitute.org/ar/AboutUs/Pages/BoardOfDirectors.aspx

[70] في الحوار الذي أجريناه مع الكاتب العام للمركز الباحث عبدالحق ساعف، يخبرنا بأنه قد عمل أحد الباحثين على إصدار ترجمة تطوعية للتقرير ولكنه لم يوفق في ذلك.

بالباحثين منه لتقرير ينبني على بنية صلبة من المراجع والمصادر التي تزكي تحاليل الباحثين وتمنحها رصيد ثقة ومصداقية أكبر.

- يُؤخذ على التقرير كذلك مسألة غاية في الالتباس تتجسد في دوام استمرارية الأستاذ عبدالله ساعف على رأسه دون غيره، ولعلنا قد نجد بعضا من التبرير لذلك، لكن لا يمكن قبول عدم إدراج سكرتارية بحثية مساعدة على إنجاز التقرير، وهي التي لاحظنا كما سبق في تحليلنا أعلاه أنه قد سبق إدراجها في نسخة واحدة تمت بعدها إزالتها بصفة نهائية[71]، فبالرغم من التفهم الذي قد يبديه المتتبع لأعمال المركز وإصداراته وجل أنشطته في كون الباحثين المسهمين في التقرير جزء من عملية الانجاز التقنية الخاصة بالتقرير، لكن ينبغي من الناحية الأكاديمية والمنهجية تحديد هذه المهام بدقة، حتى تتضح عملية إنجاز التقرير علميا وفنيا، وتنسب كل المهام لأصحابها.

3) "دفاتر سياسية"[72] واستكمال دور مجلة "أبحاث"

تعمدنا أن نقرن جريدة دفاتر سياسية بأختها الكبرى مجلة أحداث، باعتبارهما منتجين معرفيين صادرين عن المركز نفسه من ناحية أولى، وباعتبارهما قد تساوقا في خدمة الأثر عينه المراد خلقه في متلقيها، وخدمة ما كان غير مقصود تحققه.

ونفترض أنهما قد أسهما في تكوين مزاج ثقافي وسياسي ذي مواصفات خاصة، وأسهما في تذكية حساسية مجتمعية يسارية هرمة نسبيا تجاه حساسية إسلامية تحاول تثبيت مكان لها، كما نفترض وذلك هو الأخطر أن الإيديولوجية كانت عنصر قوة نسبي وعنصر ضعف ذي أثر معيق بشكل لافت في التقاط تحولات المجتمع، ومعيقا في التأثير الإيجابي على التقابلات الإيديولوجية الأخرى، التي نهجت مسار المركز في الانكفاء على تاريخ الفكرة،

---

[71] نلفت الانتباه هنا إلى أن النسخة الأخيرة من التقرير، قد أدرجت سكرتارية التحرير وأوردت فيها مسمى باحثة واحدة هي خديجة بنطالب، مع إدراج النسخة لاسمين أنجزا مهمة المراجعة اللغوية وهما حميد بحكاك ومحمد مستعد. دون أن يقلل ذلك من أهمية انتقادنا للنقص الذي يشوب هذه المسألة، بحيث لا يمكن أن نتقبل بعفوية الإشراف على تقرير بهذه الضخامة والأهمية من قبل هذه الهيئات فحسب، وهو ما قد يعكس مسألة النقص التي تبدت في جوانب تحريرية وعلمية أخرى. أنظر التقرير الاستراتيجي المغربي 2014-2018. الموازي للعدد 65 من مجلة أبحاث.

[72] لا يفوتنا التنويه هنا، بميزة لا يمكن إنكار رجاحتها وحكمة نهجها داخل مسار الجريدة، وهي عدم تضمين صور وأخبار عمدير الجريدة، حتى في غضون فترات توليه منصب الحقائب الوزارية، ولم يحدث ذلك إلا في عدد وحيد وهو العدد 19 أبريل 2001. في حديث له عبر يوميات أفرد لها خانة تقديمية في افتتاحيات الجريدة بعنوان " رحلات عبر بلاد المدرسين".

وتاريخ شخوصها، والاستجابة المتأخرة للأسئلة الوجودية في مسار المؤسسات. فكيف نؤكد صحة فرضياتنا هذه؟

نعتقد أن ما سبق تقريره من معطيات حول كل من المجلة والجريدة، توضح صحة ما قررنا حسب كل ملاحظة على حدة:

- فإسهام المجلة والجريدة في خلق مزاج سياسي وثقافي، مسألة تتبدى لكل ملاحظ في مواد المجلة عبر مسارها البحثي الطويل، ومسار الجريدة القصير والمعبر في آن، نظرا لحساسية المرحلة التي ظهرت فيها هذه الأخير وهي 1999، حيث تتشكل لكل قارئ في المواد – على أهميتها الشديدة – نوع من المزاجية المنتشية بما تمتلكه "الفكرة اليسارية" والمنتشية بنسق القوة الذي تُطْبِقُه هذه الإيديولوجية على مجتمعات المنطقة في فترة بداية المجلة تحديدا، إلى جانب كونه مزاجا يرى في نفسه القيمة الحقة والمطلقة، ويفترض إصلاحا لا يمكن خوضه إلا عبر ما يفترضه من مسلمات تحليلية ورؤى للعالم ذات حس يساري فاقع. وليس في الأمر ادعاء وتقول هنا، بل ما سنأتي على مزيد تأكيده سيزيد من فهم القصد هنا، الذي لا يروم التقليل من جهة على حساب أخرى، وإنما رصد ميكانيزمات خلق الباحث وتكوينيته المزاجية المعرفية والسياسية والمدنية داخل المركز موضوع الدراسية، وداخل الفئة التي يَفْتَرِض تمثيله لها.

- فالإيديولوجية اليسارية كانت مصدر قوة كما سبق القول، باعتبارها وفرت مادة مرجعية معرفية يستند عليها المركز في إصداراته ومسار اهتماماته بمواضيع معينة. لكنها كانت مصدر ضعف كبير، في حجبها الرؤية عن هذا الأخير ودفعه للإنتشاء بذلك الانتصار النسبي زمنيا ومكانيا، ولهذا لم يلتفت للحساسيات التي كانت تتنامى داخل الساحة السياسية والاجتماعية المغربية، ولعل أهمها "المكون الإسلامي" بمختلف تلاوينه، والذي كانت له خصوصية مغربية ظاهرة، جماعة العدل والإحسان، والتوحيد والإصلاح، والجماعات الصوفية وغيرها من التجمعات الأخرى التي قد يطول بنا ذكرها. ولذا، فلا تفسير لهذا المحو القسري لها من دائرة الاهتمام البحثي إلا الإلغاء الذهني لقيمتها المجتمعية، والذي نعلم جيدا أنه نسق تفكير يساري دارج في المنطقة حينها.

- ولعلنا نفترض أن المجلة والجريدة أيضا كانتا قادرتين على الإسهام في تحول هذه التجمعات الدينية بشكل يختصر الكثير من الوقت والصراع، إلا أن المركز قد ابتعد عن

القيام بدور كان عليه أن يملأه بعناية فائقة، انسجاما والنسق الأكاديمي الذي يرسمه لمساره ودوره المجتمعي.

- آخر الأضرار الإيديولوجية لهذا المزاج الذي تم تكوينه عند الباحثين، وعند الفاعل السياسي ذي الانتماء اليساري أو المتأثر به، خلقه لتقليد في الممارسة التقابلية بين المدارس الإيديولوجية، ولعنا نلمس في تصرفات الفاعل الإسلامي العديد من هذه الصور التي يقلد فيها المدرسة الاشتراكية، باعتبارها الجسم الراديكالي الأول الذي استطاع عبور أجهزة الدولة والعمل المؤسساتي من داخلها. ولذا، فهو أفق له العديد من الجاذبية عند المكون الإسلامي رغم قبليات العداء الظاهرة.

- من الآثار السلبية كذلك لهذه المزاجية الثقافية والسياسية التي تم خلقها، عدم الانتباه لسؤال الذات، بحيث تأخر سؤال: **الفكرة اليسارية إلى أين**؟، وسؤال: **مستقبل الاشتراكية الأممية؟**، والتي لم تظهر إلا بعد انحسار المشروع السياسي واقعيا مع تجربة حكومة التناوب[73]. وهو ما يجعلنا لا نبالغ عند افتراض حجم الوهم الذي كان يحجب المركز كمؤسسة بحثية عن توقع الخلل في البنيات العميقة للأفكار والمؤسسات، وتوقع تحولات المجتمع المختلفة. ولهذا، فارتباط المركز بعلاقات مع حزب الاتحاد الاشتراكي وغيره من الحساسيات السياسية اليسارية، كان ذا أثر في منحنا مراكز ذات تأثير محدود، إلى جانب أثره في منحنا مراكز يمكنها الاستمرار، لكن قدرتها على التحليل والتتبع والتوقع تبقى رهينة الأثر السياسي المباشر، والأثر السياسي على طراز النسق السياسي القريب.

- من الأمور التي كانت ملفتة للانتباه هو التنبه للمعطى الثقافي داخل الجريدة، سواء السينما والمسرح، والمصاحب لعملية التنبه للمكون الإسلامي، والبدء في تضمين الجريدة والمجلة بعض المواد التحليلية عنه، ولأن هذه المواد كانت ذات طبية نقدية، تصل أحيانا حدود الربط بين **الأصولية وصدام الحضارات!**، أو استدعاء نصوص حول الأصولية الإسلامية من جرائد عربية أخرى[74] في محاولة لتدوير هذه المزاجية التي استشعرت العديد

---

[73] مثلا الحوار المطول الذي أجري مع القيادي اليساري البارز الدكتور محمد الحبابي، في العدد 17 فبراير 2001. تضمن صورا لقيادات تاريخية، وأحداثا هامة في مسار الحزب، جعلت من الحوار نوعا من النوستالجيا ذات الأثر الرجعي.

[74] لفت انتباهنا استدعاء نصوص من جريدة الشرق الأوسط، تعالج موضوع الأصولية وصعود الإسلاميين، انظر على سبيل المثال العدد المزدوج 47-48 2003.

من الحساسيات السياسية في المنطقة خطرها، وإن لم تكن حساسيات يسارية في مجملها لكنها ذات أفق يساير فكرة التوجه "**الديمقراطي التقدمي**" التي احتفت بها[75].

4) شراكات المركز الوطنية والدولية

تعد شراكات المركز عصب توازن أنشطته واستمراريته وإشعاعه الوطني والإقليمي والدولي، فهو يستعين على دعم فعاليته بصفة كاملة من هذه المؤسسات الداعمة سواء بما قد تمنحه من موارد مالية أو بما قد يستفيده من مرافقها وبنياتها اللوجستيكية، وهي مسألة برع المركز في استغلالها وتوظيفها، ونقصد تحديدا مؤسسات وطنية تابعة للدولة المغربية سواء الجامعات أو الجهات الترابية (على سبيل المثال جهات: **الحسيمة تطوان**، أو جهة **بوجدور الساقية الحمراء**..الخ). ولعل جانب النباهة في الشراكة مع هذه المؤسسات المحلية أنها تزيد من شرعية المركز في علاقاته بشراكاته الدولية الأخرى والمانحة منها على وجه الخصوص.

وعلى مستوى الحضور الوطني دوما، نلحظ تلك الالتفاتة الخاصة التي يوليها المركز للجانب النقابي المرتبط بالحقوق والحريات، وهي نقطة يحاول من خلالها ألا ينفصل عن راهن الاحتياجات الاجتماعية المغربية. بل يحاول أن يسهم عبرها في خلق مؤسسات يمكنها الدفع بتحسين جودة الخدمات وأوضاع البلد في النواحي آنفة الذكر، وهي مؤسسات ومنظمات يحاول المركز أن يجعلها ذات استقلال عنه وفاعلا وطنيا مؤثرا، وهو ما يجعل من المركز أشبه بجهة اقتراح لا تكتفي بالجانب النظري الأكاديمي الصرف.

بهذه التركيبة المتوازنة من الشراكات يبين المركز عن نضج كبير في القدرة على الجمع بين هذه المؤسسات التي قد تبدو متعارضة عند الكثيرين، على سبيل المثال مؤسسة مراسلون بلا حدود ووزارة الاتصال المغربية. فالمركز يسهم في الجمع بينهما في العديد من قضايا الاختلاف بالتنسيق مع كليهما، وهو في ذلك يقدم نفسه وسيطا مدنيا، يقع على عاتقه إنجاز هذه المهمة التي لن يضطلع بها غير مؤسسات المجتمع المدني. فالمركز قد لا يمثل وجهة نظر المؤسسات العمومية كلية لكنه لأنه في الآن ذاته مدافع بطريقته الخاصة عن المصالح الوطنية.

---

[75] نستحضر هنا الحوار الذي أجري مع االسياسي التونسي البارز الباجي قائد السبسي في العدد 38 يونيو 2002 من جريدة دفاتر سياسية، والذي تناول نقاشات حول المغرب العربي وأهميته بالنسبة للمنطقة، ونقاشا حول ملف الصحراء.

ولهذا لا يمكننا التغاضي عن حضور المركز اللافت في أشغال **USAID المنتدى الاجتماعي العالمي** الأخير، حيث أسهم فيه بعقد ورشات تدريبية، وتعريفية بالقضايا الوطنية المغربية، والدفاع عن صورة المغرب بين الفاعلين الاجتماعيين الدوليين، خصوصا ما يتعلق بقضية الصحراء، إلى جانب إسهامه عبر هذا الملتقى في النقاشات العالمية حول المناخ والصحة.

من التقنيات الإستراتيجية في أشكال شراكة المركز مع المؤسسات الدولية، اعتماده تقنيتين، الأولى تكمن في جانب يتقن غالب المؤسسات الاستفادة منه، وهو الحصول أشكال على الدعم المالي، لكن في نظرنا العنصر الثاني يبقى هو الأهم، والذي يكمن في اندماج المركز في العديد من هذه المؤسسات الدولية إما بالعضوية أو كواحد من موجهي مسارها بالاقتراح.

ولعل أهمية هذه الإستراتيجية تكمن فيما تمنحه للمركز من خبرة إدارية وتواصلية وبحثية وخبرة موازية بما يقع داخل هذه المؤسسات الدولية، وكيفيات تسييرها وتدبير مواردها وتفعيل استراتيجيات امتداداها الدولي.

إلى جانب ذلك كله، فالمركز يحرص على أن تتقاطع شراكاته في جانب كبير منها مع مؤسسات ذات خيارات مشابهة كما تعمل على التفكير والتخطيط الاستراتيجي أيضا، وهي تقاطعات ستزيد دون شك من رصيد دعم خبراته في ذلك المجال، كما ستتيح التواصل مع شبكة خبراء أكبر فيه.

5) لماذا الاهتمام بموضوعي الصحة والمناخ ؟

يعد تركيز اشتغال المركز على هذين الموضوعين ضمن قائمة أهم مواضيع اهتمامه، تأكيدا على حِرفية أكاديمية ومدنية عالية المستوى؛ إذ تقدم صورة جد واقعية عن مركز بحثي ينتمي للمجتمع المدني ويحرص على الالتفات لحساسيات هذا الأخير وتحسين ظروف عيشه ورفاهه.

ولعل ما يبين عن ذكاء مواز أن اهتمام المركز بموضوع المناخ مثلا، وهو المركز الذي لا يمكن أن نقارن قدراته المادية بغيره من المراكز ذات الدعم الكبير من قبل الدولة أو التابعة لمؤسساتها، في اقتناصه موضوعا ذا اهتمام دولي، وشاغل لأهم المراكز والمنظمات الدولية، بحيث سنفهم قيمة هذا الاختيار أكثر عندما نربطه بالترتيب الذي

تَحصّل عليه ضمن قائمة تقرير بنسلفانيا، إذا المناخ من أهم شواغل المجتمع المدني الدولي اليوم، وعنصرا هاما للفت الانتباه نحو شراكات جديدة سيستدعيها هذا الترتيب الذي تحصل عليه المركز في هذا الجانب.

لكن، لا ينبغي لنا أن نغرق في المبالغة التي قد تصور المركز باعتباره مؤسسة براغماتية صرفة، فإذا ما غايرنا زوايا النظر فإننا قد نعتبر الأمر مدعاة أيضا للتقدير باعتبار المركز استطاع على غير عادة العديد من مراكزنا في المنطقة مواكبة الاهتمام الدولي وتتبع مواضيع حديثة تشغل بال ساكنة هذا العالم، وتؤرق مستقبل العيش فيه.

أما مسألة الصحة فهي لا تقل أهمية على المستوى الدولي بالنسبة لاهتمام المركز، ولعل هذا الأخير باعتباره فاعلا مدنيا فهو يحاول أن يسهم في إبداء رأيه في تقييم وضعية الصحة وتطورها داخل المغرب، ولذا، كان المركز من المؤسسات القليلة التي قدمت متابعة وتقييما لنظام التغطية الصحية (راميد) الذي جاءت به حكومة الأستاذ عبد الإله بنكيران. مشكلا بذلك ترابطا موازيا مع سياق نقاشات تخص الرتب العالمية للدول الأكثر عناية بالصحة وسبل تطويرها، ولذا، قد يكون من الغباء لمركز تفكير متابع ومواكب لكل مشاغل الرهانات العالمية أن لا يولي مسألة الصحة عناية لا تقل عن مسألة المناخ، باعتبارهما لا ينفصلان عن سلم التقييم الخاص بمعايير الرفاهية الاجتماعية.

6) جامعة التنمية الاجتماعية: استمرارية ذات تأثير محدود

لا يمكن لعين الباحث الحصيف أن تغفل قيمة استمرار المركز في عقد جامعته الصيفية والشتوية منذ تأسيسه إلى اليوم ودون انقطاع يذكر، فالمسألة تتطلب – حسب ما قد يستوعبه المدركون للجهود التي ينبغي أن تعقد لنجاحها - الشيء الكثير من التضحيات والصبر والجدية في تدبير فعالية كهذه.

غير أنه رغم العدد الكبير الذي ابتدأت به الجامعة في مراحلها الأولى والذي كان يناهز 400 مشارك، فإن كم العدد نفسه قد نعده بمثابة عائق أولي يحول دون فاعلية هذه الجامعة وعطائها بشكل أكبر، هذا من جهة أولى، ومن جهة ثانية فإن آليات اختيار المشاركين وطرق تقديمهم وحضورهم إلى جانب كيفيات إعلان الجامعة للعموم، كلها مراحل شابها لبس ونقص كبير، لعله يرجع إلى ضعف الموقع الإلكتروني وعدم بلوغه أكبر شريحة ممكنة من القراء والزوار، وعدم معرفة وجوده أصلا إلا من قبل الصحفيين والباحثين المختصين، أو

لعله قد يُنسب لفلسفة تأطيرية تفضل التواصل المغلق مع الطلبة المتمحورين داخل دائرة حضور المركز في جامعة محمد الخامس في الرباط.
ولهذا، لا نكاد نسمع ذكرا لجامعة التنمية هذه، أو نجد لها صيتا على صعيد الصحافة أو على صعيد باحثي الجامعات المغربية، أو عند من يكون قد استفاد من تكوينها من الطلبة، أو سمع عنها، وهو نقص يكمن كما هو واضح في أشكال تواصلية المؤسسة ومدى انفتاحها، وهو كذلك بمثابة عيب كبير من عيوب المركز القاتلة على مستوى تصور امتداده وعلاقاته بالباحثين داخل نفس الرقعة الجغرافية التي يتواجد بها، بعيدا عن كل أشكال العلاقات مع الخارج.

7) عبدالله ساعف وفلسفة الإشراف الكلي: كيف نستوعبها ونقيمها ؟

لا ينبغي الاستهانة بحساسية تفسير إشراف الباحث عبدالله ساعف على المركز ورئاسته الدائمة له منذ تأسيسه، لأنها مسألة ينبغي أن تؤخذ بكبير عناية مستحضرين في ذلك جل تعالقات وتعقيدات محيطنا السياسي والثقافي والاجتماعي والإقليمي والدولي.
لذا، فانتماء الرجل الإيديولوجي وكونه واحدا من المجموعة التي أسست مجلة أبحاث في بداياتها تشير إلى أننا إزاء مجموعة سايرت سقف مرجعيات تلك الفترة مع ميزة هي الجمع بين السياسي والفكرى والتفكير في صالح الوطن والمنطقة. ولعلنا قد نقارن ساعف هنا بطينة باحثين وسياسيين كبار في المغرب ينتمون لنفس المرجعية اليسارية، استطاع جلهم المزج بين السياسي والفكري، وإن كان ساعف أكثرهم قدرة على هذا المزج بتوازن لا يخل بما يستحقه كل جانب، ونقصد أمثال عبدالله إبراهيم رئيس أول حكومة مغربية، ومحمد عابد الجابري، وعبدالكبير الخطيبي ..الخ. ولعل إدراك هذه الميزة في التوجه اليساري المغربي بالأخص المتشكل داخل نسيج حزب الإتحاد الاشتراكي يجعلنا نستوعب ما كان سيمثله هذا الأخير باعتباره مدرسة حقيقية في تكوين العديد من الشخصيات السياسية والفكرية التي استطاعت الموازنة بين أفقها الوطني والإقليمي والدولي كذلك.
هذا النفس اليساري، كان الدافع في انكباب المركز وشخص ساعف تحديدا على المعطى الاجتماعي (بحثيا/سياسيا/اجتماعيا) الذي شهد تضييقا كبيرا في الاشتغال عليه في مغرب الحسن الثاني آنذاك، ونستحضر هنا الأثر السلبي لأحداث 1986 في فرنسا على البحث

السوسيولوجي المغربي والتي قادت إلى إغلاق معهد السوسيولوجيا في الرباط عام 1970 بقرار من أعلى سلطة في الدولة المغربية[76].

إذا كانت هذه الخلفية ستساعدنا في فهم تخصص المركز في الجانب الاجتماعي المدني، فإنها كذلك ستبين لنا فلسفة المركز في الاشتغال على الجانب السوسيولوجي الأكاديمي، لكن بنَفَس يحاول ما أمكن عدم تقديم المركز كقربان لهذا الاختيار وإغلاقه من ثم فلعل حنكة عبدالله ساعف السياسية، جعلته يستوعب بحثيا أن المواجهة لن تؤدي إلا إلى فقدان المزيد من مؤسسات الفعل الاجتماعي داخل البلد، فكان أن اتخذ المركز – فيما نعتقد - استراتيجية جعلته موجودا لكن دون أثر مستفز بالنسبة للدولة، حيث ظل هذا الأخير يراهن على تقبل السلطة لتواجد مراكز بحثية ذات بعد اجتماعي/مدني تحاول فقط تلبس دور التقييم والتتبع والاقتراح دون أن تجاوزه. ولعل شخصا – حسب أبعد التقديرات الممكنة – غير ساعف لم يكن ليوفق في هذه المهمة، فالرجل أثبت دون منازع في ذلك قدرة بارزة على خلق التوافقات رغم تمسكه بمرجعيته الفكرية.

ولعل الرجل قد أحسن الصنع حين حول الحس الاشتراكي الأممي إلى فعل بحثي يمكن الاستفادة منه، واستطاع تحويله كذلك لشراكات وتغطية بحثية لما يقع داخل رقعة أمريكا اللاتينية من تقلبات وتحولات ديمقراطية وصناعية تستحق الاعتبار والتأمل.

يحسن بنا في آخر الملاحظات الخاصة بشخص ساعف، أن نربط بين مكونات ثلاث لا يمكن تصور افتراقها داخل هوية المركز، ويمكن أن تُقرأ من زوايا عدة تحمل أحيانا إيجابية في التحليل وسلبية تأويلية أحيانا أخرى؛ هذه العناصر الثلاث هي التطوع[77] أولا، والاهتمام السوسيولوجي ثانيا، واستمرارية رئاسة ساعف للمركز منذ تأسيسه ثالثا، فهذه المكونات لا تنفصل في تعريف هذا المركز وفهم ميكانيزم تواجده الصعب وتألقه الدولي.

---

[76] لفهم سياقات تأسيس معهد السوسيولوجيا في الرباط والحساسيات التي صحبت ذلك، وفهم سياقات الإغلاق والطموحات التي كانت معقودة على هذا النوع من البحوث، يمكن الرجوع في ذلك إلى مقالة الباحث مراد الخطيبي (إبن أخ عبدالكبير الخطيبي) والتي نشرت في جريدة الاتحاد الاشتراكي يوم 2016/10/07 . للإطلاع على المادة أنظر الرابط التالي:
https://www.maghress.com/alittihad/1247549

[77] نلفت القارئ هنا إلى الجائزة التي تحصل عليها عبدالله ساعف سنة 2017م وهي جائزة سمو الشيخ عيسى بن علي للعمل التطوعي، تحصل عليها إلى جانب 15 شخصية عربية. للإطلاع على تفاصيل هذه الجائزة أنظر موقع جريدة أخبار الخليج البحرينية على الرابط التالي:
http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1087712

غير أننا قد نخالف حدس الاستفهام البحثي عندنا، إذا لم نبرز بعض الأسئلة المقلقة بخصوص شخص ساعف، وهي أسئلة قد تتعدى المركز موضوع الدراسة لتنطبق على مراكز عدة في المنطقة تنسحب عليها هذه الصفة. حيث نجدنا في حيرة من أمرنا بين تقبل استمرارية رئاسة عبدالله ساعف للمركز كنقطة قوة أم نقطة ضعف؟ أهي حالة صحية قد تحتاجها خصوصيات بعض المراكز في سياقات سياسية واجتماعية وبحثية خاصة أم أنها غير ذلك؟ وكيف نفسر موت أو تبدل هوية مراكز بحثية عديدة بموت مؤسسها والمشرف الدائم عليها[78]؟

خاتمة: مجددا، أين تكمن أهمية مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية؟

هذه خاتمة موازية اقتضاها سياق نقاش خلاصات هذا المركز، تتجلى أهميتها المضاعفة فيما قد تعنيه بالنسبة لمراكز أخرى ناشئة حديثا في المنطقة تختلف في حصيلتها وطريقة اشتغالها، بل لها نفس الأهمية بالنسبة لمراكز كبيرة وقديمة لم تستطع بعد أن تحقق ما بلغه مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية على أصعدة عدة.

إن المركز الذي حاولت هذه الدراسة التعريف به وتحليل مساره المعرفي والبحثي والمدني الطويل، له مكانة خاصة في التصنيف العالمي وفي معايير التقييم الدولية، قد نختلف في تقديرنا قيمة هذا التصنيفات ورتبها وأثرها، لكنها خبرة ومكاسب تستحق أن تتملكها مراكز البحث في المنطقة العربية الإسلامية، لما لها من أهمية في التعريف ونشر المنتج المعرفي لهذه المراكز، ولما لها أيضا من دور في تمكين الجيل الجديد من باحثي هذه المراكز من الانخراط في دائرة البحث الدولية، وخلق شبكات بحثية أكثر قدرة على إيصال الأفكار والرؤى الخاصة بالجهات التي تنتمي إليها هذه المراكز سواء دولا أو جهات ذات مصالح ما، أو أيديولوجيات معينة وغيرها من الخلفيات التي انبنت عليها فلسفات هذه المراكز البحثية.

---

[78] يحضرنا هنا مثال مركز دراسات الوحدة العربية وعلاقته بمؤسسه التاريخي خير الدين حسيب. والذي يلاحظ الجميع أن الهيكلة الجديدة للمركز تبين فلسفة مغايرة في طريقة اشتغال المركز، وكيفيات تعامله مع الكثير من المواضيع والقضايا. للإطلاع بتفصيل أكبر على الموضوع يمكن الرجوع لرابط موقع المركز: http://www.caus.org.lb/Home/index.php

إلى جانب ذلك فبلوغ هذه التصنيفات يقتضي مراكمة ودربة واحتراما لمعايير صارمة في العمل البحثي والمدني، إلى جانب العديد من التقنيات والديناميات المرنة في العمل التطوعي والحفاظ على نَفس الاستمرار.

فكيف يمكن أن نستوعب أهمية هذا المركز، بالأخص بعد استيعابنا لكل ما سبق تحليله حول نشاطات المركز وانشغالاته وتأثيره وامتداداته، وكيف استطاع بلوغ هذه الرتب الدولية والتطور فيها سنة بعد أخرى؟

دون أن نقع في تكرار ما سبق تقريره ضمن الخلاصات ومحاور الدراسة ارتأينا التركيز على نقاط بعينها، باعتبارها تمنح الباحث - في نظرنا - ما يمكنه الارتياح إليه من الناحية المنهجية والبحثية باعتباره عامل القوة المفترض في نجاح هذا المركز واستمراره، والعامل الأهم على وجه الخصوص في تصنيفاته البحثية الدولية التي حققها. فكان أن صنفناها كالتالي:

- التركيز على البعد السياسي بشكل يجعل من هذه التيمة لب سياسة المركز المؤطرة والموجهة لكل مشاريعه على اختلاف مواضيعها، حيث يحاول المركز تتبع مسار يجعله قادرا على فهم السياسات العامة الكبرى، والتأثير فيها بدوره ومن زاويته المدنية. لكن، لا يمكن لعامل الانشغال بالسياسة أن يؤتي أكله إذا ما اتسعت الدائرة البحثية، أي إذا ما توزع اهتمامه على جغرافيات سياسية عديدة، مما سيفقده القدرة في تركيز الاهتمام البحثي على جغرافية واحدة. ولهذا اختار المركز أن يجعل من المغرب جغرافيته الأهم في دائرة اشتغاله البحثي السياسي، ونشاطه المدني، بل إن كل ما يمكنه أن يتعلق بجغرافيات سياسية أخرى لابد أن يجد طريقه في النهاية للتعالق مع سياسات المغرب وجل شؤونه المختلفة والتقاطع معها.
- أهمية الخبرة التي قد يتصف بها الباحثون سواء في المجال السياسي من حيث الممارسة، أو الجانب الأكاديمي من حيث الاندماج في مجتمع إنتاج المعرفة الأكاديمية في المغرب وخارجه. وهي خصيصة تتجلى بارزة في شخص رئيس المركز الذي انشغل بالبحث منذ مدة طويلة، إلى جانب انخراطه في العمل الأكاديمي، وأخيرا انخراطه في العمل السياسي وحنكته فيه، ولعل المطلع على التقرير الاستراتيجي الأخير، سيلحظ أن المادة التي أعدها عبدالله ساعف حول **المغرب والقوى الكبرى المؤثرة (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، الإتحاد الأوروبي والدول**

الأوروبية)، تشي بخبرة كبيرة للرجل وامتلاكه رؤية نقدية وحسا سياسيا في التقاط أهم عناصر المفارقة والاختلاف والتحول في العلاقات بين الدول وتطورات التداخل والتبادلات بينها، وهي سمات ستظهر إيجابياتها دون شك على أي مركز قد ينتمي إليه هذا النوع من الباحثين.

- عندما يستند مركز البحث على خلفية أكاديمية مثل جامعة محمد الخامس في الرباط، فتلك ميزة إذا أحسن المركز البحثي استغلالها فإنه سيكون عبرها قادرا أن يقدم نفسه ممثلا للمستوى الثقافي والوجه الأكاديمي[79] للبلد الذي ينتمي إليه. دون أن نغفل حجم المشروعية التي تضفيها المؤسسات الرسمية على المراكز التابعة لها داخل المحافل الدولية، ولهذا فهي قد تحظى عبر هذه المشروعية بثقة مراكز البحث الدولية عندما يستطيع المركز إثبات جدارته البحثية ودخول سياق المنافسة الدولية فيها. لذا، فإن الانتماء المؤسساتي – بالأخص المحسوب على الجهات الرسمية - يزيد من تقدير الجهات البحثية الدولية له، ويدفع في اتجاه تقدير جهوده ضمن شبكة المؤسسات التابعة للنسيج البحثي والمدني المرتبط بالدول ومؤسساتها.

عندما نستجمع كل هذه النقاط ونحاول تلمسها في مسار المركز نجده قد أحسن استثمارها بطريقة استراتيجية ذكية؛ راهنت على موارد ودعم مادي متواضع يقوم على المنح والدعم المحلي والدولي، لكنها تلبست في المقابل بالمؤسسات الوطنية وعبّرت عن بعض من هواجس باحثيها على أكبر تقدير، حتى لا نسمها بالتلبس الكلي بالمؤسسات الرسمية ونفقدها استقلالها. إلى جانب حضور براعة التوجيه الاستراتيجي لمسار المركز المنبني على خبرة رئيسه وحنكته السياسية، وأخيرا استثمار المركز أهمية تتبع المسار السياسي للبلد الذي يتموضع فيه المركز، ومحاولة ترسيم حدود النشاط السياسي فيه وتقعيد أطره وتتبع جل تطوراته في صناعة القرار.

إذن، فهذه كلها عوامل اندمجت بطريقة لا يمكن أن نحولها لمراكز أخرى بطريقة تلقائية سلسلة، حيت إن عنصر التوليفة الخاصة بذكاء المراس البحثي والإداري للمركز أسهم في

---

[79] نقصد بالوجه الأكاديمي، أن الانتماء لجهة محسوبة على جامعة رسمية داخل البلدان المنتمي إليها مركز ما، تمنحه عند الجهات الدولية الداعمة مزيد ثقة، كما تتيح له رصيدا من المشروعية للحصول على منح من جهات عدة تبحث عن شركات وسبل للدخول لنسيج مجتمع أكاديمي ما، أو نسيج اجتماعي ومدني معين، ولهذا فليس المقصود من الأكاديمية هنا، متانة المواد المعرفية المنتجة، وإنما وجهها المؤسساتي ذي البعد التواصلي الدولي فحسب.

نجاح اندماج كل هذه العوامل، وهي المهمة الصعبة التي سيجد فيها كل مركز أراد تلمس بعض من إيجابيات مسار مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية سبيلا لن يكون إلا خاصا بكل تجربة على حده، وغير قابل للاستنساخ التام.

مراجع الدراسة

1. الموقع الإلكتروني الرسمي لمركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية. http://www.cerss-ma.org/
2. مقالة حول مجلة أنفاس المغربية العريقة بعنوان: " أنفاس .. مجلة حملت أمل الثورة الثقافية والسياسية في المغرب" https://www.maghress.com/alittihad/171515
3. 2017 Global Go To Think Tank Index Report. James G. McGann University of Pennsylvania. https://repository.upenn.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1012&context=think_tanks
4. تقرير المنتدى المدني الديمقراطي المغربي بتعاون مع مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية من خلال الملاحظة في الانتخابات التشريعية لـ 7 شتنبر 2007 : https://www.maghress.com/assif/2926
5. افتتاحية الصحفي توفيق بوعشرين على صفحات جريدته "أخبار اليوم" نشرت على موقع اليوم24 : http://www.alyaoum24.com/1028962.html#
6. تقرير المنتدى المدني الديمقراطي عن الانتخابات. عن موقع هسبريس المغربي : تغطية محمد بنعزيز : https://www.hespress.com/politique/13628.html
7. "عبدالله ساعف: حين تجتمع السياسة بالفكر والنضال والعمل المدني". مقالة على صفحات الجريدة الإلكترونية "المجلة24" دون ذكر محرر المقالة التعريفية. https://www.medias24.com/ar/PORTRAITS/10461.html
8. المهرجان الدولي للسنة الأمازيغية ينطلق بتكريم عبدالله ساعف. تغطية محمد الراجي. https://www.hespress.com/tamazight/379397.html
9. "ساعف يدعو إلى صياغة سياسة لتفعيل التعدد الثقافي". تغطية صحفية على موقع هسبريس الإخباري. https://www.hespress.com/art-et-culture/16285.html
10. موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. (صفحة مجلس الإدارة) https://www.dohainstitute.org/ar/AboutUs/Pages/BoardOfDirectors.aspx
11. " بول باسكون وعبد الكبير الخطيبي ومشروع تخليص السوسيولوجيا المغربية من النزعة الاستعمارية ". مقالة للباحث مراد الخطيبي. https://www.maghress.com/alittihad/1247549
12. موقع مركز دراسات الوحدة العربية. http://www.caus.org.lb/Home/index.php
13. مقابلة أجريناها مع الكاتب العام لمركز الدراسات والأبحاث في العلوم الإجتماعية السيد عبدالحق ساعف في مقر المؤسسة بالرباط بتاريخ 2018/08/01م.
14. موقع مركز السياسات التابع لمجمع الشريف للفوسفات في الرباط/ المملكة المغربية. http://www.ocppc.ma/
15. خبراء يسلطون الضوء على قضية سفينة "تشيري بلوم " التي شكلت صفعة أخرى لأعداء المغرب. جريدة العلم. مايو 25- 2018. http://www.alalam.ma
16. موقع اتحاد كتاب المغرب. اعتمدنا فيه البيبلوغرافيا الخاصة بمؤلفات الباحث عبدالله ساعف http://uemnet.free.fr/guide/sin/sin02.htm
17. موقع الأستاذ عبدالله ساعف. http://www.abdallah-saaf.net/web/

18. رابط قناة وكالة المغرب العربي للأنباء على اليتيوب، ندوة احتفائية بالأستاذ عبدالله ساعف بمقر الوكالة في الرباط. https://www.youtube.com/watch?v=RdGqUlENovk

" أما أمّاه " .. كتاب لعبدالله ساعف بالفيتنامية. تغطية نشرت على صفحات موقع هسبريس الإخباري المغربي. بتاريخ الخميس 29 مارس 2018. حول احتفالية توقيع ترجمة كتاب عبدالله ساعف في العاصمة الفيتنامية (هانوي)، والذي يحكي قصة النقابي المغربي امحمد بن عمر الحرش الذي انظم إلى جبهة تحرير الفيتنام عام 1948. https://www.hespress.com/art-et-culture/386130.html

20. موقع أليكسا التابع لشركة أمازون، والخاص بقياس فاعليات المواقع الإلكترونية في العالم. https://www.alexa.com/

21. موقع جريدة أخبار الخليج البحرينية. http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1087712

22. موقع المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية http://www.ires.ma/ar/

23. موقع المندوبية السامية للتخطيط https://www.hcp.ma/

24. موقع مجلة *Les Echos* http://www.leseco.ma/

25. موقع مركز جاك بيرك في الرباط http://www.cjb.ma/

الملاحق

بيبلوغرافيا الأستاذ عبدالله ساعف[80]

أستاذ علم السياسة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الخامس، الرباط.

رئيس الجمعية المغربية للعلوم السياسية.

وزير التربية الوطنية.

أدار مجلة "أبحاث" منذ صدورها في يناير 1983 كما كان عضوا في هيئة تحرير مجلة "أبعاد فكرية". انضم إلى اتحاد كتاب المغرب سنة 1986.

نشر مجموعة من المقالات بعدة صحف ومجلات: أنوال، الأساس، أبحاث، الوحدة.

من مؤلفاته:

- *كتابات ماركسية حول المغرب* (1985)
- *صور سياسية من المغرب* (1987)
- *المعرفة والسياسة* (1990)
- *حوليات سنوات الجزر* (1992)

[80] بيلوغرافيا من تحرير اتحاد كتاب المغرب، يمكن الرجوع إليها على الرابط التالي: http://uemnet.free.fr/guide/sin/sin02.htm

- *حكاية أنه ما* (1994)

- *التطلع إلى الدولة الحديثة* (1999)

- *الانتقال الديمقراطي* (3 أجزاء)

- *الدعوة* ج. 1، 2000.

- *إصلاح نظام التربية والتعليم* (2001)

- له بالفرنسية:

-Ecrits marxistes sur le Maroc, 1860-1925.

-Sale, Publication le contact, 1986.

-Images politiques du Maroc, Rabat, Ed: Okad, 1987, 127p.

ساهم في الكتب التالية:

- الأنظمة السياسية العربية والديموقراطية/ مجموعة من المؤلفين، الرباط، المجلس القومي للثقافة العربية، 1985.

- التجربة البرلمانية في المغرب / مجموعة من المؤلفين، الدار البيضاء، دار توبقال، 1985، (سلسلة المعرفة الاجتماعية).

- L`Espace de l`Etat, Réflexions sur l'Etat au Maroc et dans le tiers- Monde / Alioua Khalid ,Morsy M, Saaf A .El Malki Habib ...et autres, Rabat, Edino, 1985, 208 p.

-Le Maroc de l'avènement de Moulay Abdelaziz à 1912 / en collaboration, Mohammedia, Imp. de Fédala, 1989.

- Droit et environnent social au Maghreb / en collaboration, Paris, ed. du CNRS, Casablanca, Fondation du Roi Abdul Aziz Al Saoud, 1989.

- De Gaule et le Maroc / en collaboration, Paris, Publisud, Casablanca, Sochepress, 1990. (collection: les Témoins de l'histoire.(